4

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب

حماية المواقع الدينية من الهجمات الإرهابية

دليل الممارسات الجيدة

وحدة متخصصة

البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL
COUNTER-TERRORISM COMMITTEE
EXECUTIVE DIRECTORATE (CTED)

UNAOC
United Nations Alliance of Civilizations

unicri
United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute

نفذ بالشراكة مع:

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب

حماية المواقع الدينية من الهجمات الإرهابية

دليل الممارسات الجيدة

وحدة متخصصة

البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة

نفذ بالشراكة مع:

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL
COUNTER-TERRORISM COMMITTEE
EXECUTIVE DIRECTORATE (CTED)

UNAOC
United Nations Alliance of Civilizations

unicri
United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute

© الأمم المتحدة، 2022

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

المحتويات

تمهيد ..... ه

قائمة الأطر ..... ز

مؤشر الدراسات الإفرادية ..... ز

فهرس الأدوات ..... ح

1 - التهديد الإرهابي للمواقع الدينية 1

2 - ضعف المواقع الدينية أمام الهجمات الإرهابية 4

3 - حماية المواقع الدينية: الإطار المعياري الدولي 7

4 - التخفيف من المخاطر والاستجابة لها: أدوار أصحاب المصلحة وممارساتهم الجيدة 10

4-1 الدول الأعضاء 11

4-1-1 واضعو السياسات 11

4-1-2 إنفاذ القانون 23

4-1-3 المسعفون 28

4-1-4 أجهزة الاستخبارات 31

4-2 الجهات غير الحكومية 33

4-2-1 الزعماء الدينيون 33

4-2-2 منظمات المجتمع المدني 38

4-2-3 المصلون 53

4-2-4 المجتمع المحلي 56

4-2-5 مقدمو الخدمات عبر الإنترنت 57

المراجع 64

تمهيد

وضع البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة[1] التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هذه الوثيقة كمصدر للتوجيه يركز على حماية المواقع الدينية من الأعمال الإرهابية. وقد وُضع الدليل كوحدة قطاعية لـ "خلاصة الممارسات الجيدة لحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية"[2].

وبعد تقديم لمحة عامة عن التهديدات ونقاط الضعف الرئيسية المرتبطة بالإرهاب التي تؤثر على المواقع الدينية، تتعمق هذه الوحدة في الدور المحدد الذي يمكن وينبغي لفرادى أصحاب المصلحة القيام به في بيئة أمنية معقدة – ومتقلبة في كثير من الأحيان – من خلال العمل ضمن الإطار المفاهيمي لنهج إدارة المخاطر والأزمات. وتصاحب كل جزء مجموعة مختارة من الدراسات الإفرادية التي توضح كيفية تفعيل المبادئ الرئيسية المتعلقة بالأمن – بما في ذلك التوصيات المعتمدة دوليا – من قِبَل الحكومات، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومشغلي المواقع الدينية، ومنظمات المجتمع المدني. كما تلخص الوحدة محتوى العديد من الأدوات (الأدلة والكتيبات والخلاصات) التي توفر التوجيه لوضع سياسات وبيئات تشغيلية سليمة للحد من نقاط الضعف في المواقع الدينية وزيادة قدرتها على الصمود.

والإطار التحليلي، والدراسات الإفرادية، والأدوات وجميع الموارد الواردة في هذه الوحدة تُعرض بعد إجراء بحوث مكتبية مكثفة، وتوجيه طلب رسمي للحصول على مدخلات من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وإجراء مناقشات مع فرادى الخبراء، والمنظمات الدولية، وشركاء المشاريع، فضلا عن تقديم مدخلات من الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية البنية التحتية الحيوية التابع لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب[3]. وقد قدم اجتماع فريق الخبراء الذي عقده مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع الشركاء افتراضيا في 14 و 15 حزيران/يونيه 2021 أفكاراً ثاقبة هامة وجمع أكثر من 250 خبيرا من الحكومات، والمنظمات

1 الشركاء في البرنامج هم: المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. ويجري تنفيذ البرنامج بالتشاور الوثيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الإنتربول. وللحصول على مزيد من المعلومات انظر الرابط: https://www.un.org/counterterrorism/vulnerable-targets.

2 تم وضع الخلاصة في عام 2018 في إطار الفريق العامل المعني بحماية البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الإنترنت والأهداف الضعيفة وأمن السياحة تحت قيادة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وفي عام 2019، تم دمج فرقة العمل تلك في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وفي إطار هذا الهيكل الجديد، تم الجمع بين كل من الفريق العامل المعني بـحماية البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الإنترنت والأهداف الضعيفة وأمن السياحة والفريق العامل المعني بـمنع الهجمات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها التابعين لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة لإنشاء الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية البنية التحتية الحيوية التابع للاتفاق.

3 انظر https://www.un.org/counterterrorism/global-ct-compact.

الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية من جميع أنحاء العالم. واستفادت العملية أيضا من مساهمة مستشارة الشؤون الجنسانية في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واستشاري متفرغ في مجال حقوق الإنسان في فرع المشاريع الخاصة والابتكار التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[4].

4 تسعى هذه الوحدة إلى تعميم الاهتمامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مختلف المواضيع المعالجة. وهي تسلط الضوء، بوجه خاص، على الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ خطط العمل، ووضع تخطيط أمني يراعي الفوارق بين الجنسين، والاعتراف بدور المرأة ودعمه في أمن المواقع الدينية، والتصدي للتحيزات الجنسانية في إنفاذ القانون. وهذه قائمة غير شاملة، وينبغي أن تشمل الاعتبارات الخاصة بالسياق من أجل المساواة بين الجنسين بدءا من تخطيط جميع التدابير المبرزة في هذه الوحدة إلى تنفيذها وتقييمها.

قائمة الأطر

الإطار 1 -	دينامية المحاكاة	3
الإطار 2 -	المواقف تجاه الأمن: حالة 26 كنيسة مسيحية	5
الإطار 3 -	المبادئ التي تقوم عليها خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية	8
الإطار 4 -	خضوع المواقع الدينية للقانون الدولي الإنساني	15
الإطار 5 -	الإبلاغ عن جرائم الكراهية وتسجيلها	24
الإطار 6 -	علامات النشاط الإجرامي السابق للعمليات ضد المواقع الدينية	32
الإطار 7 -	التخطيط الأمني للمواقع الدينية المراعي للفوارق بين الجنسين	39
الإطار 8 -	برنامج تعزيز أمن المواقع والطوائف الدينية المعرّضة للخطر وقدرتها على الصمود	41
الإطار 9 -	استجابة المصلين للهجمات على المواقع الدينية	54
الإطار 10 -	سياسات وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بخطاب الكراهية: مثال غوغل وتويتر	58

مؤشر الدراسات الإفرادية

الدراسة الإفرادية 1 -	تحقيق لجنة التحقيق الملكية في الهجمات الإرهابية على مسجدي كرايستشيرش - نيوزيلندا	12
الدراسة الإفرادية 2 -	حكم المحكمة الجنائية الدولية بشأن تدمير مواقع دينية في تمبكتو، مالي	16
الدراسة الإفرادية 3 -	"الحض على الإرهاب علناً" في اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب	18
الدراسة الإفرادية 4 -	تسجيل حوادث الكراهية تحت "عتبة الجريمة" - ألبرتا، كندا	18
الدراسة الإفرادية 5 -	حماية أماكن العبادة - مشاورة وزارة الداخلية في المملكة المتحدة	22
الدراسة الإفرادية 6 -	برامج الاتصال بين رجال الدين وموظفي إنفاذ القانون في جميع أنحاء الولايات المتحدة	25
الدراسة الإفرادية 7 -	الشراكة بين الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ في الولايات المتحدة والصليب الأحمر الأمريكي	29
الدراسة الإفرادية 8 -	اتفاق بين رابطة العالم الإسلامي ومؤسسة نداء الضمير، 2019	34

الدراسة الإفرادية 9 –	إعلان مراكش، 2016	34
الدراسة الإفرادية 10 –	بيت العائلة الإبراهيمية	35
الدراسة الإفرادية 11 –	معهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدات	36
الدراسة الإفرادية 12 –	المجتمع المدني كحلقة وصل بين المنظمات الدينية وأجهزة إنفاذ القانون	42
الدراسة الإفرادية 13 –	سجل الهجمات على الأماكن المقدسة في الأراضي المقدسة	43
الدراسة الإفرادية 14 –	العمل من خلال العملية التشريعية: تجربة المجلس الاستشاري الأمريكي للمسلمين واليهود	43
الدراسة الإفرادية 15 –	التحسينات الأمنية – بيتسبرغ، الولايات المتحدة، وهالي، ألمانيا	44
الدراسة الإفرادية 16 –	تذاكر الأعياد الدينية الكبرى	45
الدراسة الإفرادية 17 –	برامج المِنَح للطوائف الدينية في كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	54
الدراسة الإفرادية 18 –	متطوعو الحفاظ على أمن معابد السيخ (الغوردوارا) وقوة العمل التطوعي	60
الدراسة الإفرادية 19 –	مدونة قواعد السلوك بشأن مكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على شبكة الإنترنت	61
الدراسة الإفرادية 20 –	استخدام الذكاء الاصطناعي ضد خطاب الكراهية	62
الدراسة الإفرادية 21 –	التزامات مقدمي الخدمات عبر الإنترنت والتقدم المحرز في إطار نداء كرايستشيرش للعمل	62

فهرس الأدوات

الأداة 1 –	استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية	19
الأداة 2 –	مذكرة توجيهية بشأن معالجة خطاب الكراهية المتصل بكوفيد-19 والتصدي له – الأمم المتحدة	20
الأداة 3 –	خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، 2012	20
الأداة 4 –	منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والتشدد الذي يؤدي إلى الإرهاب: نهج قائم على العمل الشرطي المجتمعي – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2014	26

الأداة 5 –	تقديم المشورة لمنع الأعمال الإجرامية، وتأمين دور العبادة: كتيب إعلامي – وزارة الداخلية، فرنسا	27
الأداة 6 –	أدلة وموارد عملية بشأن مكافحة جرائم الكراهية – وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية	27
الأداة 7 –	دليل لوضع خطط عالية الجودة لعمليات الطوارئ لدور العبادة – حكومة الولايات المتحدة، 2013	30
الأداة 8 –	الطوائف الدينية في الولايات المتحدة أثناء الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة: دليل ميداني للمشاركة والشراكات والكفاءة الدينية، الشبكة الوطنية المشتركة بين الأديان في حالات الكوارث ومركز جامعة جنوب كاليفورنيا للثقافة الدينية والمدنية، 2015	30
الأداة 9 –	صحائف النصائح لشركاء الطوائف الدينية بشأن الكوارث – الشبكة الوطنية المشتركة بين الأديان بشأن الكوارث	31
الأداة 10 –	مدونة قواعد السلوك العالمية بشأن الأماكن المقدسة	36
الأداة 11 –	عملية وخطة عمل فاس للزعماء الدينيين لمنع التحريض على العنف	37
الأداة 12 –	أدلة التنفيذ للمنظمات الدينية وأجهزة إنفاذ القانون	47
الأداة 13 –	نصائح للمنظمات الدينية بشأن التخفيف من المخاطر وإدارة الأزمات غير خاصة بدين محدد	48
الأداة 14 –	نصائح للمنظمات الدينية بشأن التخفيف من المخاطر وإدارة الأزمات خاصة بدين محدد	52
الأداة 15 –	خطوات لتأمين أماكن العبادة – المنظمة الجماعية ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا	53
الأداة 16 –	تقارير مسحية عن الحوار اليهودي الإسلامي: رفيق الممارسات الجيدة: مساهمة يهودية في أوروبا شاملة للجميع	55
الأداة 17 –	الدين والطوائف في الممارسة العملية: دليل مرجعي لزيادة فرص الشراكة لمنع الجريمة والعنف – مكتب المساعدة القضائية (حكومة الولايات المتحدة) ومركز الشراكات القائمة على الدين والجوار، 2013	56

[1]

التهديد الإرهابي للمواقع الدينية

دعت الجمعية العامة، في استعراضها السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام 2021، الدول الأعضاء إلى "تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرضة بشكل خاص للخطر، بما في ذلك المواقع الدينية (...) فضلا عن تعزيز قدرتها على مقاومة الهجمات الإرهابية، ولا سيما في مجال الحماية المدنية"[5].

والمواقع الدينية هي الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد أو المجموعات للصلاة أو المشاركة في الاحتفالات أو أداء أعمال الورع والتأمل[6]. وهي توجد عادة داخل هياكل محددة، وإن كانت بعض الطوائف تعتبر بعض الأماكن الطبيعية مقدسة، مما يرفعها إلى مرتبة المواقع الدينية.

وكما تشير خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، "المواقع الدينية تمثل تاريخ الناس ونسيجهم الاجتماعي وتقاليدهم في كل بلد ومجتمع في جميع أنحاء العالم، وينبغي احترامها احتراما كاملا بوصفها أماكن للسلام والوئام يشعر فيها المصلون بالأمان لممارسة طقوسهم"[7] (تحالف الأمم المتحدة للحضارات 2019) ويمكن أن تشغل هذه المواقع مباني قديمة[8] أو حديثة، وأن تقع في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان أو في أجزاء نائية من بلد. وإلى جانب المناطق المخصصة للعبادة والصلاة، قد يشمل الموقع نفسه دور حضانة، وهياكل تعليمية، وملاجئ للمشردين، ومرافق لمختلف برامج التوعية الاجتماعية والمجتمعية. وقد تكون نفس المواقع الدينية مقدسة بالنسبة لأكثر من طائفة دينية واحدة.

ويستهدف الإرهابيون بانتظام العديد من المواقع الدينية في جميع أنحاء العالم سعيا لضرب جوهر شعور الطوائف بالهوية والانتماء. كما تسعى الهجمات التي تشن خلال الأعياد أو الاحتفالات الدينية إلى إحداث تأثير رمزي وإنساني أقوى بسبب ارتفاع عدد المصلين، وبالتالي الضحايا المحتملين الحاضرين[9].

ووفقا لتقرير وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة لعام 2020، شهدت جميع الطوائف الدينية تقريبا، على مدى السنوات القليلة الماضية، أعمال عنف أشعلها

5 انظر قرار الجمعية العامة 75/291، الفقرة 71.

6 كثيرا ما تستخدم فكرتا "الموقع الديني" و"دار العبادة" للتعبير عن مفهوم واحد، وإن كانت الأولى تشمل من الناحية التقنية أماكن مثل المقابر والأضرحة أيضا.

7 خطة عمل الأمم المتحدة وضعها تحالف الأمم المتحدة للحضارات وأطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في 12 أيلول/سبتمبر 2019.

8 ما يقرب من 20 في المائة من الممتلكات المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي لها ارتباط ديني أو روحي.

9 من الأمثلة الحديثة على الهجمات الإرهابية التي وقعت أثناء الاحتفالات الدينية: إطلاق النار على معبد هالي اليهودي بألمانيا خلال عطلة عيد الغفران اليهودية؛ وتفجير كنائس مسيحية في سري لانكا يوم عيد الفصح؛ والهجوم على كاتدرائية ماكاسار في إندونيسيا بينما كان المصلون يختتمون قداسا بمناسبة أحد الشعانين في عام 2021؛ وتفجير مسجد مكتظ في صنعاء، اليمن، مما أسفر عن مقتل 29 شخصا أثناء صلاة العيد.

التحيز والكراهية الدينيان[10] (وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة 2020) مع تزايد الهجمات على المواقع الدينية عادة في أوقات التوترات العرقية والدينية الحادة[11].

ودون الادعاء بتقديم قائمة شاملة بأنماط الهجمات، يبدو أن سيناريوهات التهديد التالية تشكل حاليا مصدر قلق كبير للمواقع الدينية[12]:

- حوادث إطلاق النيران الحيّة: تتزايد حوادث إطلاق النيران على الجموع التي تستهدف المواقع الدينية. ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الذي وقع في عام 2012 على معبد السيخ في أوك كريك بولاية ويسكونسن، الولايات المتحدة؛ وحادثا إطلاق النار المتتاليان على الجموع في مسجدين في كرايستشيرش، نيوزيلندا، في عام 2019.
- الهجمات الانتحارية: مثال حديث على ذلك هو تفجير قنبلة في عام 2019 مما أسفر عن مقتل 23 شخصا وإصابة حوالي 100 آخرين خلال احتفال حاشد في كاتدرائية الروم الكاثوليك في جزيرة جولو بالفلبين.
- الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع: استخدمت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عدد من الهجمات على المواقع الدينية. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بالتوافر الواسع للمكونات اللازمة لتجميعها. وقد تكون هذه الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع فردية أو جزءا من هجوم معقّد يضم كلا من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمهاجمين المسلحين ضد موقع واحد أو مواقع متعددة.
- الحريق المتعمد: في عام 2018، استهدفت سلسلة من الحرائق المتعمدة أماكن العبادة الخاصة بشهود يهوه في الولايات المتحدة. وفي عام 2020، على وجه الخصوص، أضرمت النار في كاتدرائية نانت من قِبَل متطوع تبيّن في وقت لاحق أنه كان قريبا جدا من رجال الدين[13].
- السلاح الأبيض: يجسّد الهجوم بالسكين الذي ارتكب في عام 2020 في كنيسة في نيس، فرنسا، طريقة عمل ما يسمى بـ "الذئاب المنفردة" وعدم القدرة على التنبؤ بهم والتحديات المرتبطة بهم بالنسبة لأجهزة الاستخبارات وإنفاذ القانون للكشف عن الأفراد الذين يعدون لهجمات إرهابية بالتخطيط لها بأقل قدر من الجهد والأموال.
- الهجمات الإلكترونية: إضافة إلى الهجمات ذات الدوافع المالية وسرقة البيانات، فإن "عمليات تشويه المواقع الإلكترونية" هي أشكال منفصلة من الهجمات التي تستهدف بشكل متزايد الطوائف الدينية وتُستخدم فيها عادة لغة أو صور بغيضة تهدف إلى غرس الخوف وزرع بذور الفرقة بين الطوائف الدينية المختلفة.
- التخريب: على الرغم من أن أعمال التخريب قد لا تستوفي في حد ذاتها العتبة التي تجعلها تُعتبر أعمالا إرهابية في الأطر القانونية المحلية، فإن أعمال التخريب - مثل نقل الرموز الدينية من أماكنها وتدميرها – هي مع ذلك أعراض لبيئة تهديد متزايدة وتهدف إلى التخويف، مما قد يشير إلى ميل إلى "الانتقال إلى المرحلة التالية" وينذر بارتكاب أعمال إرهابية كاملة[14].

---

10 انظر القسم 4-1-1-2 بشأن الصلة بين خطاب الكراهية وأعمال الإرهاب ضد المواقع الدينية.

11 يحتفظ تحالف الأمم المتحدة للحضارات، بوصفه كيان الأمم المتحدة المسؤول عن صياغة وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، بسجل للهجمات الكبرى على المواقع الدينية في جميع أنحاء العالم استنادا إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مفتوحة. وبناء على ذلك، وقع 13 هجوما كبيرا في عام 2019، ووقعت 10 هجمات في عام 2020، ووقعت سبعة هجمات حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021. كما سجلت قاعدة بيانات الإرهاب العالمية التي تديرها جامعة ميريلاند بين عامي 1998 و2019 في جميع أنحاء العالم 30 هجوما على المعابد اليهودية، و482 هجوما على مساجد المسلمين، وسبعة هجمات على المعابد الهندوسية، و70 هجوما على الكنائس المسيحية. (Pethö-Kiss, 2020، الصفحة 74).

12 القصد من الحوادث المذكورة هو مجرد تقديم أمثلة قليلة على الأعمال الإرهابية الأخيرة بغرض توضيح بعض طرائق الهجوم.

13 على الرغم من أن التحقيق كشف أن الهجوم كان مدفوعا بمظالم الجاني الشخصية وليس الكراهية الدينية، فإنه يشير إلى أن "التهديد الداخلي" قد لا يكون جانبا لا يذكر من المشهد العام للتهديد المحيط بالمواقع الدينية.

14 من أصل ما مجموعه 456 حالة من أعمال العنف الكبرى ضد أهداف يهودية في عام 2019، تم تسجيل أعمال تخريب بجميع أشكالها في أكثر من نصف الحالات. (مركز كانتور، 2020).

الإطار 1
دينامية "المحاكاة"

في كانون الأول/ديسمبر 2019، تم رسم جرافيتي معادي للسامية على المعبد اليهودي في ساوث هامبستيد، لندن، المملكة المتحدة. وبعد ساعات قليلة، اقتحم شخص ملثم منزل حاخام في نيويورك، الولايات المتحدة، خلال احتفالات هانوكا وطعن خمسة من ضيوفه. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إثبات وجود صلة بين أعمال التخريب في لندن والهجوم في نيويورك، فإن التسلسل الزمني للحادثين يشير إلى أن أحدهما ربما يكون مصدر إلهام للآخر (The Guardian, 2019).

كانت هناك دينامية محاكاة واضحة أثناء الهجوم على المسجدين في كرايستشيرش، نيوزيلندا. والطريقة الغريبة لإطلاق النار على الجموع، الذي تم بثه على الهواء مباشرة للمرة الأولى، يُذكّر بالهجوم على اليهود الذي ارتكب في ليون، فرنسا، في عام 2012، عندما كان الجاني يضع كاميرا على خوذته. وفي هاتين الحالتين، توجد دينامية محاكاة على الرغم من الملامح والدوافع المختلفة جدا للجانيين. ففي حين كان مهاجم كرايستشيرش متطرفا يمينيا مناهضا للمسلمين، كان دافع المهاجم في ليون هو مظالمه بشأن معاملة الطوائف المسلمة في فرنسا وأماكن أخرى.

[2]

ضعف المواقع الدينية أمام الهجمات الإرهابية

- تنطوي المواقع الدينية، تبعا لحجمها وموقعها وتكوينها وكذلك خصائص المجموعات والطقوس المرتبطة بها، على عدد من نقاط الضعف المميزة التي تميز هذه الأماكن عن الأهداف السهلة الأخرى. وفيما يلي لمحة عامة غير شاملة عن نقاط الضعف التي استغلها النشاط الإرهابي تاريخيا أو تم التأكيد على أنها عرضة للاستغلال.
- المواقع الدينية – سواء كأماكن أو مواقع مادية تجمع أفرادا من طائفة دينية واحدة - تمثل قيمة رمزية كبيرة، لا سيما بالنسبة للجماعات الإرهابية التي تستغل الانقسامات الدينية.
- الهشاشة المميزة للعديد من المواقع الدينية متأصلة في المهمة التي تم التفكير في تلك المواقع من أجلها. وتكرس معظم الأديان والطوائف الدينية واجب تنفيذ سياسات "الباب المفتوح" بالترحيب بالغرباء وعدم طرح أسئلة عن هوية أو مصدر الزوار المجهولين.

- يرتبط بالتردد العام في فحص الناس التصور المتكرر المتمثل في أن الأمن يضر بالصورة التي تريد الطائفة الدينية أن تعرضها لنفسها. وقد لوحظ أيضا أن الأشخاص الذين يقومون بإدارة وتسيير (...) المرافق الدينية يعملون بشكل عام من منظور عاطفي وعقلي مختلف تماما عن المهنيين المكلفين بإنفاذ القانون ولهم قاعدة خبرة مختلفة. وهذا من شأنه أن يجعل الأمن "أمرا يصعب قبوله" بالنسبة للعديد من هؤلاء الأفراد، الذين إما سيفشلون في فهم ضرورة مثل هذه التدابير أو يخافون من فكرة أنها ضرورية. وفي كلتا الحالتين، من المرجح أن يجد أفراد الشرطة أنهم يُعاملون كرسل يحملون أخبارا سيئة تفضل هذه المؤسسات عدم سماعها أو التعامل معها". (Wood 2018) وإذا نفذت التدابير الأمنية، فإنها تكون في كثير من الأحيان أقل ظهورا وتدخلا قدر الإمكان[15].

الإطار 2
المواقف تجاه الأمن: حالة 26 كنيسة مسيحية

أظهر تحليل عينة من 26 هجوما ارتكبت ضد أماكن العبادة المسيحية في جميع أنحاء العالم بين عامي 1998 و 2019 أن الإجراءات الوقائية لا تُعطى لها الأولوية إلا عندما تكون قد حدثت هجمات سابقة على الكنيسة نفسها أو عندما يتم الإبلاغ مسبقا بتحذير من تهديد وشيك. وفي عدد كبير من الحالات، لم تتخذ أي تدابير وقائية لتشديد الإجراءات الأمنية بغض النظر عن إشارات الإنذار أو تلقي معلومات استخباراتية مسبقة. (Pethö-Kiss, 2020).

- قد تكون المواقع الدينية أكثر جاذبية للجهات الفاعلة الخبيثة مقارنة بالأهداف "السهلة" الأخرى حيث قد يقل احتمال أن يلجأ المصلون إلى استخدام دفاعات فعالة. فعندما تقع الهجمات، على سبيل المثال، غالبا ما يكون المصلون في مزاج استبطاني ومنغمسين في ممارستهم الروحية. كما أنه خلال الأعياد الدينية لا يقتصر الأمر على أن المواقع الدينية تشهد تدفقا أكبر بكثير من الناس مقارنة بالأوقات العادية، بل قد لا يكون بعض هؤلاء الأشخاص على دراية بالضرورة بالمرفق (مثل موقع مخارج الطوارئ)[16].
- تنبع بعض نقاط الضعف من السمات المعمارية للمرافق التي تستضيف المواقع الدينية. فعلى سبيل المثال، بعض الكنائس لديها عليّات يمكن الوصول إليها بسهولة مع هياكل خشبية قابلة للاشتعال. كذلك، فإن كوْن المصلين غالبا ما يواجهون المذبح ويديرون ظهورهم للمدخل الرئيسي يجعلهم أقل تفاعلا في حالة الهجوم مع السماح للمهاجم باستغلال عامل المفاجأة بشكل أفضل.
- تفرض بعض الأطر التنظيمية قيودا كبيرة على أنواع الإصلاحات الأمنية المسموح بها (مثل تركيب أبواب مصنفة أمنيا) في المواقع الدينية وذلك على أساس الحاجة إلى الحفاظ على سلامة المباني ذات القيمة الثقافية والتاريخية[17].
- في بعض الحالات، يجعل السياق الجغرافي للموقع الديني نفسه (مثل وسط مدينة قديمة ذات شوارع

15 قد تتفاقم المواقف المتشككة تجاه مشاريع تشديد إجراءات الأمن في السياقات التي تفقد فيها الطوائف الدينية مصلين أو تشهد انخفاضا في معدلات حضور الشعائر الدينية. وفي مثل هذه الحالات، قد ينظر إلى الأمن على أنه عقبة في الجهود الرامية إلى جذب الأعضاء الساخطين مرة أخرى.

16 بوجه عام، نظرا لأن المعلومات المتعلقة بالخدمات والاحتفالات غالبا ما تكون علنية، فإن نقاط الضعف تزداد حدة بسبب إمكانية معرفة موعد تجمُّع المصلين مقدما.

17 على النقيض من ذلك، قد يتيح الموقع الديني الذي يكون قيد الإنشاء فرصة فريدة لاتباع نهج أمني قوي حسب التصميم في مرحلة التخطيط، مما يمنع بعض نقاط الضعف حتى من الظهور.

ضيقة ومزدحمة) من الصعب بشكل خاص معالجة بعض المخاوف الأمنية. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المستحيل وضع كتل خرسانية أمام المدخل لحماية المصلين من هجمات الدهس بالمركبات[18].

- تقيم جماعات دينية كثيرة احتفالات كبيرة في الهواء الطلق. وقد لا تشهد المناسبات الدينية التي تقام في الهواء الطلق – مثل المواكب الدينية التي تنتقل من قرية إلى أخرى – بعض التحديات الأمنية التي تواجهها المباني (مثل الاختناقات في عمليات الإجلاء). ومع ذلك، فإنها تتعرض لأنواع أخرى من التهديدات بينما تظل جذابة بنفس القدر كأهداف محتملة للنشاط الإرهابي.
- تعتمد نقاط الضعف في المواقع الدينية اعتمادا حاسما على مدة الخدمات أو الاحتفالات. وكلما طالت مدة هذه الخدمات أو الاحتفالات، كلما وجدت نفسها أكثر عُرضة لأي بيئة تهديد معينة[19].
- قد تُستخدم أيضا عدة مواقع دينية كأماكن للقاء الجماعات غير الدينية، والأنشطة الترفيهية، ومراكز الاقتراع الانتخابية، وما إلى ذلك، مما يبقي مستويات الضعف مرتفعة أيضا في الأوقات التي لا يجري فيها أداء أي شعائر دينية أو القيام بأنشطة مرتبطة بتلك الشعائر.

18 من الناحية الإحصائية، استهدف عدد كبير من الهجمات الإرهابية المصلين أثناء تجمّعهم خارج المواقع الدينية، سواء قبل أو بعد إقامة الشعائر الدينية.

19 بعض أفراد الطائفة المسلمة، على سبيل المثال، يقضون في المساجد الجزء الأخير من شهر رمضان، مما يثير مخاوف أمنية متميزة ويمدد أجل نقاط الضعف في المواقع لمدة تصل إلى عشرة أيام دون انقطاع.

[3]

حماية المواقع الدينية: الإطار المعياري الدولي

عملا بالولاية التي تلقاها الأمين العام في أعقاب الهجومين على مسجدين في كرايستشيرش، نيوزيلندا، في آذار/مارس 2019، وضع تحالف الأمم المتحدة للحضارات خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية: في وحدة وتضامن من أجل العبادة الآمنة والسلمية. وترتكز خطة العمل هذه، التي أطلقها الأمين العام في 12 أيلول/سبتمبر 2019، على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، فضلا عن الوثائق الرئيسية التي اتفق عليها الزعماء الدينيون. وهي توفر إطارا للعمل موجها إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل منع الهجمات المحتملة على المواقع الدينية والتأهب لها والرد عليها على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، تشجع الخطة التعاون بين أصحاب المصلحة لبناء الثقة وتبادل المعلومات والشراكات والعمل المشترك.

وتتضمن خطة العمل عددا من التوصيات المحددة للدول الأعضاء في مجالات التأهب والاستجابة المفيدة لمعالجة نقاط الضعف والاستجابة للهجمات الإرهابية،

بما في ذلك ضمان تعريف المواقع الدينية بأنها أهداف ضعيفة وإدراجها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة؛ واستعراض أو تعزيز الاستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة لجعلها أكثر فعالية لحماية المواقع الدينية؛ والنظر في إنشاء وحدات متخصصة لحماية المواقع الدينية؛ وإجراء تقييمات للأدوار والمسؤوليات ذات الصلة على جميع مستويات الحكومة.

وتشجع خطة العمل أيضا الدول الأعضاء على تطوير التعاون مع الزعماء الدينيين والحفاظ عليه لبناء الثقة والمساعدة على ضمان تبادل المعلومات؛ وربط الزعماء الدينيين بسلطات الإنفاذ المحلية؛ وتنظيم دورات تدريبية للمصلين بشأن التدابير الأمنية؛ وتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الإطار 3

المبادئ التي تقوم عليها خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية

تستند خطة العمل إلى المبادئ التالية:

- احترام جميع الشعوب، بغض النظر عن ديانتها وثقافتها وتاريخها؛
- المسؤولية عن بناء جسور التفاهم والتعاون المتبادلين؛
- التنوع لقبول واحترام الاختلافات بين البشر؛
- الحوار كأداة لتحسين التواصل والتفاعل مع بعضنا البعض؛
- التضامن لدعم بعضنا البعض وتبادل التعاطف مع بعضنا البعض، لا سيما في أوقات الحزن أو المتاعب؛
- الوقوف معا ككيان واحد للتصدي بوحدة لمحاولات تفريقنا؛
- البقاء معا ككيان واحد لضمان استمرار الوحدة في التصدي للهجمات ضد المواقع الدينية وتعزيزها بمرور الوقت.

وفي عام 2021، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار 75/258 بشأن "تعزيز ثقافة السلام والتسامح لحماية المواقع الدينية". وتأسف الجمعية العامة بشدة في القرار للهجمات التي تشن على المواقع الدينية وتدين جميع أعمال العنف أو التدمير أو الإضرار بالمواقع الدينية أو تعريضها للخطر؛ وتدعو أصحاب المصلحة المعنيين إلى أن تدعم، حسب الاقتضاء، خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية. وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر عالمي يضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين لقيادة الدعم السياسي لاتخاذ إجراءات محددة من أجل المضي قدما في تنفيذ خطة العمل هذه.

وعلاوة على ذلك، أهابت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام 2021، في سياق استعراضها السابع لاستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، بالدول الأعضاء تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرّضة بشكل خاص للخطر، بما في ذلك المواقع الدينية فضلا عن تعزيز قدرتها على مقاومة الهجمات الإرهابية، ولا سيما في مجال الحماية المدنية[20].

20 قرار الجمعية العامة 75/291، الفقرة 71.

[4]

التخفيف من المخاطر والاستجابة لها: أدوار أصحاب المصلحة وممارساتهم الجيدة

تختلف المواقع الدينية اختلافا كبيرا من حيث الحجم والموقع والسمات وسعة الاستقبال. وهي تتعرض لمستويات مختلفة من التهديدات ولا تملك بالضرورة نفس القدر من الموارد والاستعداد لمنع أي هجوم إرهابي محتمل والتأهب له والرد عليه. ونتيجة لذلك، لا يوجد معيار أمني واحد يناسب الجميع، بل هناك مجموعة متنوعة من النهج وتدابير التخفيف التي يلزم أن تراعي سياقات وسيناريوهات تهديد محددة. فبعض المواقع الدينية، على سبيل المثال، هي وجهات يقصدها ملايين الحجاج القادمين من جميع أنحاء العالم. وقد تكون حمايتهم لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن مسعى معقدا للغاية، ويتطلب بذل جهود تعبئة على الصعيد الوطني تكون مسؤولة عن التدفق الهائل للأشخاص الذين يدخلون البلد المضيف ويخرجون

منه. وثمة مواقع أخرى منظّمة حول مجمّعات تستضيف مباني وأنشطة اجتماعية متعددة. وفي الطرف الآخر من الطيف توجد أماكن عبادة معزولة تخدم تجمعات صغيرة وتعيش بميزانيات أمنية محدودة. وعلى الرغم من عزلتها ومحدودية قدرتها على الاستقبال، فإن التدابير الأمنية الضعيفة التي تنفذ في هذه المواقع يمكن أن تكون عامل جذب للجهات المعادية التي تسعى إلى تغطية إعلامية كبيرة وتأثير كبير بأقل قدر من الجهد التخطيطي.

وكما جاء في خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، سواء كانت المواقع الدينية كبيرة أو صغيرة، تجتذب العديد من الزوار أو عددا قليلا من المصلين المحليين، فإن اتباع نهج متعدد الأطراف من أصحاب المصلحة هو السبيل إلى منع الهجمات المحتملة ضدها والتأهب لها والرد عليها. وهذا النهج مهم بصفة خاصة في حماية هذه المواقع من الهجمات الإرهابية، وينبغي أن يكون مهمة جماعية يتعين أن تنفذها بطريقة مستدامة ومنسقة الجهات الفاعلة ذات الصلة في الدول الأعضاء، بما في ذلك هيئات وضع السياسات والسلطات التشريعية وإنفاذ القانون والمسعفون في حالات الطوارئ، فضلا عن الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية وجماعات المجتمع المدني وأفراد المجتمع المحلي.

1-4 الدول الأعضاء

سواء كانت الدول الأعضاء تعمل في مجال وضع الاستراتيجيات أو السياسات أو إنفاذ القانون أو تمارس غير ذلك من القدرات التنفيذية، فإنها تستطيع أن تستخدم مجموعة متنوعة من النهج والتدابير للتخفيف من خطر الإرهاب وإدارة الأزمات التي تتعرض لها المواقع الدينية.

وفي أداء هذه المهام، ليس من اللازم أن تعبئ الدول الأعضاء جميع مستويات الحكم المنظمة فيها على أساس تقسيم واضح للمهام فحسب[21]، بل من اللازم أيضا أن تضمن فهْم جميع الأجهزة المعنية لكيفية تنظيم الطوائف الدينية في إقليمها. فسيساعد ذلك الكيانات الحكومية ذات الصلة على الانخراط مع الزعماء الدينيين وغيرهم في حوار وشراكات مثمرة لمنع الهجمات على المواقع الدينية والتأهب لها والرد عليها والتعافي منها.

ومن الضروري أن تواصل الأجهزة الحكومية، مهما كانت الصفة التي تتصرف بها، الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما في أوقات التوترات الاجتماعية الحادة، كما يحدث في أعقاب هجوم إرهابي على مواقع دينية تعتبر رموزا لهوية بلد ما[22]. فقد شهدت بعض البلدان، على سبيل المثال، هجمات من جماعات القصاص الأهلية ضد الطوائف والرموز الدينية، وحملات مقاطعة اقتصادية، وعنفا منظما في أعقاب هذه الهجمات.

1-1-4 واضعو السياسات

سيتعين على الدول الأعضاء أن تكفل وضع سياسات وأطر تنظيمية شاملة لحماية المواقع الدينية من الأعمال الإرهابية. وتحدد خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية عدة مجالات ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر فيها لأغراض وقائية ولتعزيز مستويات التأهب ذات الأهمية لواضعي السياسات. وهي تشمل ما يلي:

- وضع خطط وطنية متعددة التخصصات ترتكز على أهداف التنمية المستدامة لمنع التطرف العنيف، كلما ومتى كان يفضي إلى الإرهاب؛
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ الخطط والإجراءات الرامية إلى منع التطرف العنيف، كلما ومتى كان يفضي إلى الإرهاب؛

21 يشمل ذلك السلطات المحلية والبلدية، التي غالبا ما نكون لها أدوار مهمة في المناطق المحيطة بالمواقع الدينية الآمنة (على سبيل المثال بفرض قيود على وقوف السيارات بالقرب من مداخل دور العبادة في أوقات الشعائر الدينية، وضمان إضاءة الشوارع بشكل كاف، وما إلى ذلك).

22 من المهم للغاية أن تبذل الأجهزة الحكومية قصارى جهدها لمنع وصم جماعات دينية بأكملها على أساس أنها تؤوي مرتكبي العمل الإرهابي المعني أو توفر لهم غطاء أيديولوجيا.

- الاستثمار في البحوث التي تراعي المنظور الجنساني وجمع البيانات عن أدوار المرأة في منع التطرف العنيف، كلما ومتى كان يفضي إلى الإرهاب؛
- التواصل مع الزعماء الدينيين لتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادل من خلال الأنشطة المشتركة بين الأديان؛
- تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات؛
- تسهيل مشاركة المجتمع المدني في استراتيجيات وبرامج منع التطرف العنيف، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل ومبادرات أخرى، ووضع معايير لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة؛
- ضمان تعريف المواقع الدينية بأنها أهداف ضعيفة وإدراجها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة؛
- استعراض أو تعزيز الاستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة لجعلها أكثر فعالية لحماية المواقع الدينية؛
- وضع الخطط الوطنية أو تعزيزها لتشمل نظم الإنذار المبكر، والاستجابة لحالات الطوارئ، وإدارة الأزمات، والأمن، والقدرة على الصمود؛
- النظر في إنشاء وحدات متخصصة في الإدارات المركزية والمحلية، حسب الاقتضاء، ووفقا للتشريعات والإجراءات الوطنية، لحماية المواقع الدينية؛
- إجراء تقييمات لأدوار ومسؤوليات مختلف الكيانات على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك على المستوى المحلي، وتطوير العلاقات بين مختلف مستويات الحكومة والحفاظ عليها لضمان اتباع نهج متعدد الجوانب ومنسق يعزز التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة ذات المسؤوليات في مجال حماية المواقع الدينية.

وتسلط الأقسام التالية الضوء على بعض الإجراءات المحددة - والدراسات الإفرادية ذات الصلة - التي ينبغي أن تنظر فيها هيئات وضع السياسات عند إعداد التشريعات الجنائية، والتصدي لخطاب الكراهية، وإجراء الدراسات الاستقصائية الحكومية.

الدراسة الإفرادية 1

تحقيق لجنة التحقيق الملكية في الهجومين الإرهابيين على مسجدي كرايستشيرش - نيوزيلندا

في أعقاب الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في 15 آذار/مارس 2019 على مسجدين في كرايستشيرش، نيوزيلندا، وأسفرا عن مقتل 51 شخصا وإصابة 40 آخرين، أنشأت الحكومة لجنة تحقيق ملكية للتحقيق في ما حدث والإبلاغ عنه. وقد أوعزت الاختصاصات إلى اللجنة أن تحقق في ثلاثة مجالات واسعة هي: (1) أفعال الفرد؛ (2) إجراءات أجهزة القطاع العام ذات الصلة؛ (3) أي تغييرات يمكن أن تمنع مثل هذه الهجمات الإرهابية في المستقبل.

وقد أجريت هذه العملية في سرية، مما ضمن حماية المعلومات الحساسة وخصوصية الأسر المتضررة والناجين والشهود. وفي الوقت نفسه، فإن أعضاء اللجنة "اتخذوا خطوات لتحقيق قدر معقول من الشفافية، ولطمأنة الجمهور النيوزيلندي بهذه الطريقة. فهم، على سبيل المثال، اضطلعوا بعملية تفاعل واسعة النطاق من خلال عقد اجتماعات مع الطوائف الموجودة في نيوزيلندا، بما في ذلك الطوائف المسلمة، وقدموا معلومات مستكملة بانتظام عن التقدم المحرز من خلال الموقع الشبكي للجنة الملكية. وفيما يتعلق بالمعلومات المستكملة، (نشروا) أسماء معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والمحاضر الإجرائية، وملاحظات الاجتماعات مع الفريق المرجعي للطائفة المسلمة، وأوجزوا كل مرحلة من مراحل تحقيقنا مع تقدمهم".

وقد شملت عملية جمع المعلومات ما يلي:

(1) التعامل مع الأسر الممتدة المتضررة والناجين والشهود؛

(2) الاجتماع مع الطوائف المسلمة؛

(3) الاجتماع مع الطوائف العرقية والدينية وجماعات المصالح؛

(4) تلقي الطلبات؛

(5) طلب أدلة من أجهزة القطاع العام؛

(6) الاجتماع مع السلطات المحلية؛

(7) الاجتماع مع وكالات النزاهة؛

(8) طلب معلومات من مؤسسات قطاع الأعمال؛

(9) إجراء مقابلات مع موظفي القطاع العام، بمن فيهم الرؤساء التنفيذيون لأجهزة القطاع العام المسماة، تحت القسم أو الإقرار؛

(10) التماس معلومات من المنظمات الأسترالية ذات الصلة؛

(11) الاجتماع مع الخبراء واستشارتهم؛

(12) إجراء مقابلات مع وزراء التاج السابقين والحاليين؛

(13) مقابلة الفرد.

وشملت توصيات التقرير البالغ عددها 44 توصية المجالات التالية: (أ) تحسين جهود نيوزيلندا في مجال مكافحة الإرهاب؛ (ب) تحسين نظام ترخيص الأسلحة النارية في نيوزيلندا؛ (ج) دعم احتياجات التعافي المستمرة للأسر المتضررة والناجين والشهود؛ (د) تحسين استجابة نيوزيلندا لتزايد تنوع سكانها؛ (هـ) تنفيذ التوصيات.

المصدر: لجنة التحقيق الملكية، 2020.

4-1-1-1 اعتماد وتعزيز التشريعات الجنائية

في مجال مكافحة الإرهاب، يقع على عاتق الدول الأعضاء التزام شامل – نابع من قرارات مجلس الأمن والمعاهدات الدولية ذات الصلة – بأن تكفل بوجه عام خضوع الأعمال الإرهابية (والاستعدادات لها) لجزاءات جنائية تعكس الطبيعة الخطيرة لهذه الجرائم. وفي الممارسة العملية، ووفقا للإطار القانوني المحلي الذي يكون قيد النظر، لدى البلدان مجموعة من الأحكام المتاحة لها لتجريم مرتكبي الهجمات على المواقع الدينية من خلال الإجراءات الجنائية. وإضافة إلى التشريعات التي تجرم الأعمال الإرهابية، يجوز للبلدان اللجوء إلى قوانين جنائية عامة، تتناول عادة الحرق العمد للممتلكات أو إلحاق الضرر بها[23].

23 تشتمل قوانين العقوبات في عدة بلدان على جرائم تُرتكب ضد المشاعر الدينية، وتدنيس دور العبادة، وتعطيل الاحتفالات الدينية، وما إلى ذلك. ويمكن استخدام هذه الأحكام فيما يتعلق بحوادث بسيطة، وعادة ما تكون غير كافية للتصدي لأبشع أشكال العنف وتدمير الممتلكات التي تتعلق بالمواقع الدينية.

وفي بعض الأحيان يطبق نظام "الظروف المشددة". ففي التشريع الفرنسي، على سبيل المثال، تستقطب الجريمة العامة المتمثلة في تدمير الممتلكات أو التسبب في تردّيها أو تدهورها عقوبات أشد كلما تعلّق الأمر بدار للعبادة[24]. وقد اتبعت الولايات المتحدة نهجا مختلفا بعض الشيء بسن قوانين تجرم إتيان سلوك ضد المواقع الدينية عندما يكون الدافع وراء هذا السلوك هو الطبيعة الدينية للممتلكات المعنية أو الدين الذي يعتنقه الضحية[25]. ورغم أن هذه القوانين لا تستهدف تحديدا ارتكاب الأعمال الإرهابية، فإن نطاق تطبيقها غالبا ما يكون واسعا بما يكفي ليشمل السلوك المرتكب بنية إرهابية.

وكثيرا ما تُسن مجموعات منفصلة من القوانين للمساءلة عن الأفعال الإجرامية التي تستهدف المواقع الدينية أثناء نزاع مسلح. وتنفذ هذه الأحكام شروطا محددة واردة في معاهدات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالممتلكات الثقافية على نطاق أوسع وتعتبر إلى حد كبير تدوينا للقانون الدولي العرفي (انظر الإطار 4)[26].

24 القانون الجنائي الفرنسي، المادة 322-3-1.

25 قانون منع الحرق العمد للكنائس لعام 1996 (18 US 247)، الذي تم تعديله بقانون حماية المؤسسات الدينية لعام 2018. وقد زاد هذا الأخير من العقوبات الجنائية على الأعمال التي تؤدي إلى إتلاف أو تدمير الممتلكات الدينية، التي تم توسيع تعريفها أيضا لحماية ليس فقط الممتلكات التي تملكها الكنائس، بل أيضا "الممتلكات العقارية التي تملكها أو تستأجرها منظمة غير ربحية منتسبة دينيا".

26 يعاقب القانون الجنائي لكولومبيا، على سبيل المثال، "كل من يقوم عند حدوث نزاع مسلح أو أثناءه، دون أي مبرر يستند إلى الاحتياجات العسكرية الحتمية ودون أن يكون قد اتخذ في السابق تدابير حماية كافية وفي الوقت المناسب، بمهاجمة وتدمير (...) أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، المشار إليها حسب الأصول بالعلامات التقليدية، أو استخدام هذه الأصول لدعم الجهد العسكري (...)" (المادة 156).

الإطار 4

خضوع المواقع الدينية للقانون الدولي الإنساني

بموجب اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية لعام 1954 في حالة نشوب نزاع مسلح، يشمل مصطلح "الممتلكات الثقافية" "بصرف النظر عن المنشأ أو الملكية... الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة ذات الأهمية الكبرى للتراث الثقافي لكل شعب... سواء كانت دينية أو علمانية".

واستُكملت اتفاقية عام 1954 ببروتوكولين لعامي 1954 و1999. ويتضمن البروتوكول المعتمد في عام 1999 أحكاما مفصلة بشأن المسؤولية الجنائية والولاية القضائية (الفصل 4).

ويتضمن البروتوكولان الأول والثاني الإضافيان لاتفاقيتي جنيف لعام 1977 التزامات تتعلق تحديدا بحماية القطع الثقافية وأماكن العبادة في أوقات النزاع المسلح.

وعلاوة على ذلك، فإن جعْل أماكن العبادة المعترف بها بوضوح هدفا للهجوم يمكن أن يشكل خرقا خطيرا عملا بالمادة 85 (4) (د) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977. وتعمّد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية، شريطة ألا تكون أهدافا عسكرية، يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الدراسة الإفرادية 2

حكم المحكمة الجنائية الدولية بشأن تدمير مواقع دينية في تمبكتو، مالي

في قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي، أدانت المحكمة الجنائية الدولية المدعى عليه بارتكاب أفعال إجرامية في سياق النزاع المسلح غير الدولي في مالي.

وقد أُدين المهدي، الذي كان ناشطا جدا في جماعتي أنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[27]، بصفته أحد مرتكبي جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجمات متعمدة ضد المباني الدينية والتاريخية في تمبكتو، بما في ذلك تسعة أضرحة ومسجد واحد. وقد اعترف بذنبه وحكم عليه بالسجن لمدة 9 سنوات في عام 2016.

واعتبرت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية، لدى إصدار حكمها، أن "أضرحة القديسين ومساجد تمبكتو جزء لا يتجزأ من الحياة الدينية لسكانها. وتشكل أضرحة ومساجد تمبكتو تراثا مشتركا للمجتمع. وكثيرا ما يزور السكان هذه الأضرحة - فهي أماكن للصلاة، وبالنسبة للبعض، أماكن للحج" (الفقرة 34). وبناء على ذلك، "فإن كون المباني المستهدفة لم تكن مباني دينية فحسب، بل كانت لها أيضا قيمة رمزية وعاطفية لسكان تمبكتو، أمر هام في تقييم خطورة الجريمة المرتكبة" (الفقرة 79).

المصدر: المحكمة الجنائية الدولية

27 سيطرت الجماعتان على تمبكتو بعد انسحاب القوات المسلحة المالية في عام 2012.

4-1-1-2 معالجة خطاب الكراهية

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف[28]. ومع ذلك، قد يكون خطاب الكراهية ضارا حتى عندما لا يشكل مثل هذا التحريض. وفي الواقع، على الرغم من أن الدعوة إلى الكراهية قد لا تحرض في حد ذاتها شخصا ما مباشرة على اتخاذ إجراءات عنيفة، فإن عنصر التشويه الذي تتضمنه تجاه أشخاص يعتنقون دينا أو رموزا معينة قد يؤدي دورا حاسما في تطرف الأفراد وإقناع شخص ما بـ "تجاوز الحدود" من خلال الانخراط في سلوك إرهابي، بما في ذلك ضد المواقع الدينية.

وفي استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية (الأمم المتحدة 2019) يُفهم خطاب الكراهية على أنه "أي نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحدِّدة للهوية[29]. وفي الوثيقة نفسها، يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة أن "التصدي لخطاب الكراهية يُعدّ أمرا حاسما في تعزيز التقدم المُحرز في جدول أعمال الأمم المتحدة من خلال المساعدة على منع (...) الإرهاب".

وفي عام 2019، حددت الجمعية العامة في قرارها 328/73 الحوار بين الأديان والثقافات بوصفه العنصر الأساسي لبناء الجهود الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية. وتشمل التوصيات الرئيسية الموجهة إلى الدول الأعضاء ما يلي:

- تحديد المجالات التي يتعين فيها اتخاذ إجراءات عملية في جميع قطاعات المجتمع وعلى كافة مستوياته، والتعاون مع جميع الجهات المعنية من أجل النهوض بالحوار بين الأديان والثقافات وتعزيز التسامح والتفاهم والتعاون (الفقرتان 3 و4).
- إذكاء وعي الجماهير وتوعيتها بأخطار التعصب والعنف الطائفي (الفقرة 5).
- تشجيع الزعامات الدينية والمجتمعية على الانخراط في حوار على الصعيد الداخلي وفيما بين الأديان من أجل التصدي للتحريض على العنف والتمييز وخطاب الكراهية (الفقرة 7).

28 المادة 20-2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ووفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، "لا يوجد تعريف قانوني دولي لخطاب الكراهية، وتوصيف ما هو "بغيض" مثير للجدل ومتنازع عليه".

29 كما ذكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار A/RES/73/328، ينبغي إدانة خطاب الكراهية "سواء أكان ذلك باستعمال الوسائل المطبوعة أم السمعية البصرية أم الإلكترونية أم وسائط التواصل الاجتماعي أم أي وسيلة أخرى" (الفقرة 2).

الدراسة الإفرادية 3

"الحض على الإرهاب علنا" في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب

منذ عام 2010، يشير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب إلى اتفاقية مجلس أوروبا لعام 2005 بشأن منع الإرهاب باعتباره ممارسة جيدة في تجريم التحريض أو "الحض على الإرهاب علنا"[30]. وتنص المادة 5 من الاتفاقية على ما يلي:

الحض على الإرهاب علنا لارتكاب جريمة إرهابية

1 - لأغراض هذه الاتفاقية، "الحض علنا على ارتكاب جريمة إرهابية" يعني القيام بتوزيع رسالة على الجمهور أو إتاحتها له بطرق أخرى، بقصد التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية، متى أدى ذلك السلوك، سواء أكان يدعو صراحة لارتكاب جرائم إرهابية أو لا، إلى خطر احتمال ارتكاب جريمة أو أكثر من هذا النوع".

2 - يعتمد كل طرف التدابير التي قد تكون ضرورية لتجريم ارتكاب جريمة إرهابية على نحو ما هو محدد في الفقرة 1، عندما تُرتكب بصورة غير مشروعة ومتعمدة، باعتبارها جريمة بموجب قانونه الداخلي.

المصدر: https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/196.

الدراسة الإفرادية 4

تسجيل حوادث الكراهية تحت "عتبة الجريمة" - ألبرتا، كندا

في عام 2017، أطلقت لجنة جرائم الكراهية في ألبرتا الموقع الإلكتروني StopHateAB.ca لتشجيع الإبلاغ عن حوادث الكراهية. وينصب الجانب الابتكاري لهذه المبادرة على الحوادث التي لا تصل إلى العتبات القانونية اللازمة لتصنيفها على أنها جرائم جنائية. وبما أنها لا تقع ضمن رادار أجهزة إنفاذ القانون، فإنها غالبا ما تكون غير موثقة.

ومن خلال توفير نموذج على الإنترنت وقناة إبلاغ مجهولة لتسجيل الحوادث، يسعى الموقع StopHateAB.ca إلى ملء الفراغ وإيجاد وعي أكبر بتأثير الكراهية على الطوائف في ألبرتا. ومن المتوقع أن تدعم المعلومات المستقاة من المنصة الإلكترونية مبادرات التوعية والتثقيف التي تقوم بها لجنة جرائم الكراهية في ألبرتا.

المصدر: https://stophateab.ca/.

30 انظر A/HRC/16/51، الفقرات 29-32.

الأداة 1

استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية

(https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/UN Strategy and Plan of Action on Hate Speech 2018 June SYNOPSIS.pdf)

تهدف استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، اللتان اعتمدتا في عام 2019 في مواجهة "موجة هائلة من كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب - بما في ذلك تصاعد معاداة السامية والكراهية المعادية للمسلمين واضطهاد المسيحيين"، إلى إتاحة المجال والموارد اللازمة للأمم المتحدة للتصدي لخطاب الكراهية. وستكون التدابير المتخذة متماشية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير. والأهداف المتوخاة مزدوجة:

- تعزيز جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لخطاب الكراهية والعوامل المحركة له؛
- تمكين استجابات فعالة من الأمم المتحدة لأثر خطاب الكراهية على المجتمعات.

ومن أجل التصدي لخطاب الكراهية، ستقوم الأمم المتحدة بتنفيذ إجراءات على الصعيدين العالمي والقطري، فضلا عن تعزيز التعاون الداخلي فيما بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتسترشد الاستراتيجية بالمبادئ التالية:

- مراعاة الاستراتيجية وأساليب تنفيذها للحق في حرية الرأي والتعبير. فالأمم المتحدة تدعم تعزيز التواصل، لا تقييده، باعتبار ذلك الوسيلة الأساسية لمواجهة خطاب الكراهية؛

(تابع)

- وضع مسؤولية التصدي لخطاب الكراهية على عاتق الجميع – الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص، بدءا من فرادى النساء والرجال. فالكل مسؤول في هذا الصدد ويقع على الكل واجب الاضطلاع بهذه المسؤولية؛
- في العصر الرقمي الراهن، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم جيلا جديدا من مواطني التكنولوجيا الرقمية بهدف تمكينهم من التعرف على خطاب الكراهية ونبذه والتصدي له؛
- نحن بحاجة إلى معرفة المزيد للعمل بفعالية – وتحقيق ذلك يتطلب تنسيق جمع المعلومات وإجراء البحوث بشأن مسائل منها الأسباب الجذرية الكامنة وراء خطاب الكراهية ودوافعه والظروف المؤدية إلى ظهوره.

الأداة 2

مذكرة توجيهية بشأن معالجة خطاب الكراهية المتصل بكوفيد-19 والتصدي له – الأمم المتحدة

(https://digitallibrary.un.org/record/3863213)

كان الأساس المنطقي لمذكرة الأمم المتحدة التوجيهية هذه هو حدوث زيادة في عام 2020 في المعلومات المزيفة والنظريات غير المثبتة التي تعزو انتشار فيروس كوفيد-19 إلى اليهود أو المسلمين أو المسيحيين أو البهائيين أو جماعات الأقليات. وقد أدى تأجيج الخطاب التمييزي ضد أفراد هذه الطوائف في بعض الأحيان إلى ارتكاب جرائم كراهية.

وتحدد المذكرة التوجيهية أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي لخطاب الكراهية الذي أدى إليه كوفيد-19 وتشجعها على القيام، في جملة أمور، بتوجيه رسائل عامة قوية ضد خطاب الكراهية ذي الصلة بكوفيد-19؛ والتحقق من أن الاتصالات من قبل مسؤولي الدولة دقيقة وموثوق بها ولا تلقي باللوم عن الفيروس على أي مجموعة معينة؛ وضمان التصدي لإشكالية الخطاب المتصل بكوفيد-19 علنا وبشكل انتقادي من خلال التعليم والتدريب.

الأداة 3

خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، 2012 (A/HRC/22/17/Add.4، المرفق، الضميمة)

(https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Articles19-20/Pages/Index.aspx)

تتألف خطة عمل الرباط، التي اعتمدت في عام 2012، من سلسلة من التوصيات المنبثقة من عملية تشاورية واسعة النطاق نسقتها مفوضية حقوق الإنسان. وهي توفر التوجيه العملي للبلدان بشأن كيفية تنفيذ الحظر الدولي للتحريض على الكراهية في مجالات التشريع والممارسة القضائية والسياسات. والمعيار الدولي المرجعي هو المادة 20-2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتشدد خطة العمل على ضرورة تطبيق "اختبار من ثلاثة أجزاء" (الشرعية والتناسب والضرورة) على التشريعات التي تقيد حرية التعبير، فضلا عن "اختبار عتبة من ستة أجزاء" لتوجيه المحاكم في تحديد متى ينبغي اعتبار التعبير عن الكراهية جرائم جنائية. وكجزء من التقييمات اللازمة للوفاء بـ "اختبار العتبة المكونة من ستة أجزاء" ينبغي للمحاكم على وجه الخصوص أن تنظر في السياق الذي أُلقي فيه الخطاب المعني، وموقف المتكلمين، ومضمون الخطاب وشكله، ومداه (علني/غير علني، وحجم الجمهور، وما إلى ذلك)، فضلا عن أرجحية حدوث الفعل الذي يُدعى إلى القيام به.

ويتضمن قسم السياسات في خطة عمل الرباط توصيات في مجالي تعزيز التفاهم الثقافي كجزء من المناهج الدراسية للتلاميذ من جميع الأعمار، وتدريب قوات الأمن والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية على المسائل المتعلقة بحظر التحريض على الكراهية في إنشاء آليات لجمع البيانات المتعلقة بجرائم الكراهية بصورة منهجية.

4-1-1-3 إجراء دراسات استقصائية حكومية

من الواضح أن تحسين معدلات الإبلاغ عن جرائم وحوادث الكراهية يساعد السلطات على أن تفهم بشكل أفضل طبيعة وحجم مشهد التهديد الذي تتعرض له المواقع الدينية والذي قد يؤدي أيضا إلى نشاط إرهابي. ومما لا يقل أهمية لتحقيق هذا الهدف إجراء دراسات استقصائية كمصدر تكميلي ويحتمل أن يكون قويا للمعلومات الداعمة لتقييمات التهديدات والضعف التي تجريها الأجهزة الحكومية. وعندما تجرى هذه الدراسات الاستقصائية على النحو الواجب، فإنها قد تسلط الضوء على المسائل ووجهات النظر التي لم يكن من الممكن اكتشافها لولا ذلك، لا سيما عندما يتم

التحقق من نتائجها في ضوء البيانات الواردة في قواعد بيانات إنفاذ القانون، وتقارير الاستخبارات، وما إلى ذلك. وقد تكون الدراسات الاستقصائية أيضا أدوات مفيدة في سياق مبادرات أوسع نطاقا لإشراك أفراد الطوائف في تقييم التدابير الأمنية القائمة، فضلا عن مناقشة ووضع نهج جديدة أو صقل النهج الحالية.

الدراسة الإفرادية 5

حماية أماكن العبادة: مشاورة وزارة الداخلية في المملكة المتحدة

في الفترة من 15 آذار/مارس إلى 29 نيسان/أبريل 2020، أجرت حكومة المملكة المتحدة مشاورة عامة تهدف إلى زيادة فهمها للممارسات الجيدة والثغرات الحالية في حماية أماكن العبادة. وكانت المشاورة مبادرة واسعة النطاق لا تقتصر على التماس المدخلات بشأن حماية أماكن العبادة فحسب، بل تشمل أيضا المواقع الأخرى ذات الصلة بالدين مثل المدارس والمراكز المجتمعية. وقد استهدفت الأفراد ومؤسسات قطاع الأعمال والمنظمات في إنكلترا وويلز مع ضمان عدم الكشف عن هوية المجيبين. وقد توخت الدراسة الاستقصائية عدة مجموعات من الأسئلة في مجالات مواضيعية مختلفة:

- القسم 1: الحجم والانتشار. صُممت الأسئلة في هذا الفرع لرسم صورة عن مدى انتشار جرائم الكراهية ونطاقها والتجارب الشخصية المتعلقة بها.
- القسم 2: الاحتياجات الخاصة بكل دين. سعت الأسئلة في هذا القسم إلى فهم من هم الناس داخل الطوائف الدينية الذين يشعرون أنهم ضعفاء إلى أقصى حد، ومتى يشعرون بذلك.
- القسم 3: التدريب على أفضل الممارسات وتبادل المعلومات عنها. وقد التمست الأسئلة في هذا القسم وجهات نظر بشأن أفضل السبل لتقديم التدريب الأمني، فضلا عن أكثر الطرق فعالية لتبادل المعرفة مع الطوائف الدينية.
- القسم 4: الأدوار والمسؤوليات. نظرت الأسئلة في هذا القسم في هياكل العمل وترتيباته وتقسيماته الرامية إلى تأمين أماكن العبادة بالنظر إلى الجهات الفاعلة العديدة المشاركة في العملية.

- القسم 5: الوسائل الأخرى لتحسين الأمن. في الجزء الأخير من المشاورة، يشجع المجيبون على تبادل أي مقترحات إضافية لتحسين أمن المواقع الدينية والمصلين فيها.

المصدر: https://www.gov.uk/government/consultations/protecting-places-of-worship-consultation.

4-1-2 إنفاذ القانون

من التحديات البارزة التي تواجه سلطات إنفاذ القانون في حماية المواقع الدينية العدد الهائل من الأماكن التي تقع ضمن اختصاصها[31]. ويزيد من تعقيد جهود الحماية انعدام التجانس من حيث مكان المواقع الدينية وحجمها ومستويات ضعفها. فتلك الموجودة في المناطق الحضرية يمكن الوصول إليها بسهولة وسرعة أكبر مقارنة بتلك الموجودة في أجزاء نائية من البلد. ومن الناحية الأخرى، تثير الهجمات الإرهابية على المواقع الدينية الموجودة في المراكز الحضرية المكتظة بالسكان مجموعات أخرى من القضايا المعقدة، مثل ارتفاع خطر وقوع هجمات متعددة متزامنة تستهدف مواقع أخرى معرضة للخطر في نفس المنطقة، أو وجود اختناقات مرورية قد تعرقل عمليات الإنفاذ والإنقاذ. كما أن النهج المختلفة لزيادة الأمن من جانب مختلف الطوائف الدينية في مواقعها الدينية هي أيضا عامل ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

وفي ظل هذه الخلفية، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تسهم في حماية المواقع الدينية بطرق عديدة:

- دور أجهزة إنفاذ القانون أساسي طوال دورة الحماية بأكملها، بدءا من تقديم دعمها في التخطيط الأمني من جانب مشغلي المواقع الدينية، وتدريب أعضاء الطوائف المستفيدين، وتدخلها خلال حدوث أزمة أو في أعقابها. ويمكن للشرطة، على سبيل المثال، أن تسدي المشورة للمؤسسات الدينية بشأن نقاط الضعف، وتقوم بتأمين الأماكن المحيطة، وتسيير دوريات في المناطق الحساسة من أجل منع الهجمات وردعها.
- ينبغي أن يراعي تفاعل أجهزة إنفاذ القانون بشأن حماية المواقع الدينية الاعتبارات الجنسانية وغيرها من العوامل المجتمعية والدينية التي قد يكون لها تأثير على نوعية المشاركة نفسها واستدامتها. ومن المهم أيضا تجنب أن يؤدي التفاعل مع طائفة دينية واحدة إلى تفاقم التوترات مع الطوائف الأخرى التي قد تشعر بأنها لا تتلقى نفس القدر من الدعم.
- أجهزة إنفاذ القانون هي جهات فاعلة رئيسية في وضع تقييمات للتهديدات على الصعيدين الوطني والمحلي[32]. وقيام أجهزة إنفاذ القانون بجمع حالات جرائم وحوادث الكراهية والإبلاغ عنها على النحو السليم شرط مسبق لضمان وجود فهم لمشهد التهديد الذي تتعرض له المواقع الدينية بأقصى قدر ممكن من الدقة (انظر الإطار 5)[33]. وهذه المعرفة بدورها تمكّن من تعبئة موارد إنفاذ القانون نحو المواقع المناسبة في الوقت المناسب.
- إضافة إلى بناء الثقة مع الزعماء الدينيين لتسهيل تبادل المعرفة بشأن التهديدات المتصورة والإبلاغ عن الجرائم، فإن إقامة روابط متينة وطويلة الأمد بين أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات الدينية تتيح أيضا لأجهزة إنفاذ القانون تحديد متى تكون المواقع الدينية أكثر عرضة للخطر - على سبيل

31 عدد دور العبادة في إيطاليا وحدها، على سبيل المثال، هو 373 26 داراً (ماريولي، 2020).

32 تحدد خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية دورا محددا لأجهزة إنفاذ القانون في "تحديد علامات الوضع الذي يحتمل أن يكون متقلبا ومساعدة المواقع الدينية على السعي الاستباقي لمنع تصاعد الحادث".

33 ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون ألا تعالج فقط الحوادث المبلغ عنها المصنفة على أنها ذات دوافع دينية. فمن اللازم النظر أيضا في دوافع التحيز الأخرى. فالتحيز العنصري، على سبيل المثال، يمكن أن يمثل في حد ذاته دافعا كافيا لمهاجمة المواقع الدينية، لا سيما عندما تكون الطائفة الدينية التي تنجذب إلى تلك المواقع متجانسة من وجهة نظر إثنية.

المثال بمناسبة الاحتفالات الدينية – وبالتالي تستدعي اتخاذ تدابير أمنية متزايدة. وتشجع خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية سلطات إنفاذ القانون المحلية على التواصل مع الزعماء الدينيين "لبناء الثقة والتعاون، ومناقشة بيئة التهديد بانتظام مع الزعماء الدينيين".

- ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون، خاصة عندما تكون قدرات إنفاذ القانون قد استُنزفت، أن تقوم بأنشطة تفاعلية منتظمة (مثل التوعية والتدريب وتقديم المشورة التنفيذية) مع المتعاقدين الأمنيين الخاصين و/أو المصلين الذين يقومون بمهام تتصل بالأمن، لضمان قدرتهم على ممارسة أدوارهم بفعالية.

الإطار 5

الإبلاغ عن جرائم الكراهية وتسجيلها

لا يبلغ ضحايا التحرش والعنف بدافع الكراهية الشرطة دائما عن تجاربهم، مما قد يؤدي بدوره، في جملة أمور، إلى تقدير أقل لسيناريو التهديد الذي يحتمل أن يؤدي إلى ارتكاب أعمال إرهابية[34]. وحتى عندما تتلقى أجهزة إنفاذ القانون شكاوى الضحايا، فإنها قد لا تكون مدعومة بإطار تشريعي مناسب لتحديد وتسجيل هذه الحوادث. وفي حالات أخرى، لا تكون الأجهزة مدرّبة تدريبا كافيا على إدراك أن تلك الحوادث هي نتيجة لتحيزات دينية أو عرقية أو غيرها. وقد يكون عدم الإلمام بالموضوع مظهرا لسياق مؤسسي أوسع نطاقا لا يوفر حوافز كافية لضمان "ظهور" الجريمة القائمة على الكراهية – بدءا من عدم توافر إجراءات التشغيل الكافية واستمارات الإبلاغ لاستخدامها من قِبل موظفي الخطوط الأمامية. ووفقا لبحث بشأن تسجيل جرائم الكراهية وممارسات جمع البيانات في جميع أنحاء بلدان الاتحاد

34 علاوة على ذلك، تشير البحوث إلى أن احتمال قيام المرأة بإبلاغ الشرطة عن التحرش والعنف اللذين تتعرض لهما أقل حتى، وأنها عندما ترفع صوتها، فإن أجهزة إنفاذ القانون تميل إلى أخذ إبلاغها على محمل الجد بدرجة أقل من الإبلاغ الذي يقوم به الرجل.

الأوروبي، "لا تزال جرائم الكراهية غير محددة الهوية أو غير مسجلة – وبالتالي لا يجري التحقيق فيها ولا تجري الملاحقة القضائية بشأنها ولا تُحسب، وتكون، في نهاية المطاف، غير مرئية وتداعياتها متعددة الطبقات ويعزز بعضها بعضا. وقد يقلل موظفو إنفاذ القانون وواضعو السياسات من شأن حجم المشكلة وطبيعتها". (وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية 2018، الصفحة 3).

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تسهم حملات الاتصال وزيادة الوعي بالمشكلة في تغيير عادات الإبلاغ. ويبدو أن هذا حدث في كندا، حيث يعزى الارتفاع العام في الأرقام المسجلة، في جانب منه، إلى الزيادة الموضوعية في عدد جرائم الكراهية المرتكبة، وفي الجانب الآخر إلى أن الجمهور أصبح أكثر ميلا إلى الإبلاغ. ووفقا لأحدث الإحصاءات الرسمية الكندية، "في عام 2019، أبلغت الشرطة عن 608 جرائم كراهية تستهدف الدين، بانخفاض قدره 7 في المائة مقارنة بعام 2018. وعلى الرغم من أن هذا هو الانخفاض الثاني على التوالي، بعد ذروة 842 حادثا في عام 2017، فإن العدد كان أعلى من الحوادث المسجلة قبل عام 2017. وقد أظهرت معلومات الإيذاء أن الأشخاص المنتمين إلى دين غير مسيحي كانت احتمالات إبلاغهم عن تعرضهم للتمييز على أساس دينهم أكبر كثيرا من احتمالات قيام المسيحيين بذلك (11 في المائة مقابل 1 في المائة)" (هيئة الإحصاء الكندية، 2019).

الدراسة الإفرادية 6

برامج الاتصال بين رجال الدين وموظفي إنفاذ القانون في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية

في عام 2011، أنشأت إدارة شرطة ممفيس أكاديمية لرجال الدين والشرطة. وتتألف المبادرة من منهج دراسي مدته 12 ساعة يهدف إلى بناء علاقات وتفاهم أقوى بين الزعماء الدينيين وموظفي إنفاذ القانون. وأكاديمية رجال الدين والشرطة فعّالة في تبادل المعلومات الحيوية في مجال منع الجريمة.

كذلك، تدير إدارة شرطة نيويورك برنامج اتصال لرجال الدين نظرا لأن صلات المشاركين الوثيقة بالمجتمع تجعلهم في وضع فريد يتيح لهم تحديد القضايا الحساسة محليا والتدخل فيها دون تأخير. ويشارك رجال الدين المسؤولون عن الاتصال، الذين يختارهم قادة الشرطة المحلية بعد الانتهاء من دورة أكاديمية المواطنين والشرطة التي تستمر 10 أسابيع، في مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل إجراء مكالمات هاتفية عن دور مراكز الشرطة واجتماعات المجالس المجتمعية.

وقد نفذت عدة مبادرات أخرى من نفس النوع في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

المصدر: https://www1.nyc.gov/site/nypd/bureaus/administrative/clergy-liaisons.page.

الأداة 4

منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والتشدد الذي يؤدي إلى الإرهاب: نهج العمل الشرطي المجتمعي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2014

(https://www.osce.org/files/f/documents/1/d/111438.pdf)

يتركز الدليل حول نهج "العمل الشرطي المجتمعي" الذي يستمد به إنفاذ القانون قوته وشرعيته من خلال شراكات وثيقة مع المجتمعات المحلية والتركيز على دور الشرطة في تقديم الخدمات للجمهور. ويُخصَّص القسم 5-4-5 تحديدا لتفاعل الشرطة مع المنظمات الدينية والزعماء الدينيين. ومن بين فوائد هذا التفاعل، يذكر الدليل إمكانية تحقيق الشرطة يلي:

- فهم مجتمعاتها المحلية بشكل أفضل وتكييف مبادراتها للتوعية؛
- إدراك وجود أفراد داخل مجتمعها المحلي تقدَّم لهم روايات تبرر الإرهاب، أو وجود مواد متداولة تقدم نفس الشيء؛
- تقييم ما إذا كانت هذه الروايات تكتسب زخما مع أفراد معينين.

ومن بين التحديات التي تواجَه احتمال وجود تاريخ من التوتر وانعدام الثقة بين الدولة والطوائف الدينية، مع وجود مظالم حقيقية و/أو متصورة تتعلق بممارسات التنميط التمييزية من قِبَل الشرطة. ويبرز الدليل أيضا أن العديد من الطوائف الدينية تمثل ديناميات معقدة، مع وجود انقسامات قائمة على الاختلافات الإثنية أو الثقافية أو اللغوية أو العقائدية، فضلا عن التنافس بين القادة والفصائل والمنظمات.

ويوصي الدليل بسلسلة من الممارسات لإشراك الشرطة بنجاح، بما في ذلك:

- إقامة المشاركة على أساس فهم دقيق للتركيبة السكانية المحلية، والديناميات والتعقيدات التي تتسم بها الطوائف الدينية؛

- شرح كيف أن المشاركة الاستباقية للزعماء الدينيين والمنظمات الدينية في منع الإرهاب هي في مصلحة حماية الطوائف؛
- بذل كل جهد ممكن لكي لا ينظر إليها على أنها تفضل جماعة على أخرى ولكي تعمل مع القادة والمنظمات من جميع الأديان وتشجعهم على التعبئة المشتركة.

الأداة 5

تقديم المشورة لمنع الأعمال الإجرامية، وتأمين دور العبادة: كتيب إعلامي – وزارة الداخلية، فرنسا (بالفرنسية)

(https://www.referentsurete.fr/wa_files/plaquette information les lieux de culte version 2020.pdf)

وُضع هذا الكتيب الإعلامي العملي في إطار برنامج أوسع يسمى "Référent Sûreté". وبموجب هذه المبادرة، يلتزم أفراد الدرك الفرنسي المدربون تدريباً محددا بتقديم المشورة لأصحاب/مديري الأهداف المعرضة للخطر في إعداد تقرير عن الحالة وتحديد نقاط الضعف لأغراض التخفيف من المخاطر.

الأداة 6

أدلة وموارد عملية بشأن مكافحة جرائم الكراهية، وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية

- **ممارسات تسجيل جرائم الكراهية وجمع البيانات عنها في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، 2018**

(https://fra.europa.eu/en/publication/2018/hate-crime-recording-and-data-collection-practice-across-eu)

تعتمد ممارسات التسجيل وجمع البيانات في هذه الأداة على سوابق قضائية متسقة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنص على أن على سلطات الدولة واجبا إيجابيا يتمثل في إبراز الدافع التحيزي للجريمة على أساس المادة 14 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (التي تحدد بندا عاما يحظر التمييز على أسس مثل الدين). ويهدف التقرير، من خلال توضيح الممارسات الواردة من بلدان الاتحاد الأوروبي، إلى تزويد محققي الشرطة ومديريها والموظفين المعنيين بجرائم الكراهية وواضعي السياسات بمورد عملي في الجهود الرامية إلى تحسين نظم التسجيل وجمع البيانات المحلية. وهو يتضمن وصفا خطوة بخطوة وأفكارا ثاقبة لدعم القراء في تحديد العناصر التي يمكن تكييفها لتستخدم في السياقات الوطنية.

(تابع)

(تابع)

- **خلاصة عن ممارسات مكافحة جرائم الكراهية، وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية**

(https://fra.europa.eu/en/theme/hate-crime/compendium-practices)

الخلاصة هي أداة متاحة بحرية تمكّن المستخدمين من تصفّح الممارسات أو إجراء عمليات البحث حسب البلد و/أو الفئة. ويضمن طابعها الإلكتروني أن تكون وثيقة حية، يتم تحديثها بانتظام عند جمع الممارسات الجديدة وتحميلها. وهي الناتج الرئيسي للفريق العامل المعني بتحسين الإبلاغ عن جرائم الكراهية وتسجيلها في الاتحاد الأوروبي[35].

ومن أمثلة الممارسات الواردة في الخلاصة إنشاء وحدات شرطة متخصصة، والتزامات ضباط التحقيق بإثبات دوافع التحيز وتوثيق النتيجة في حالات جرائم العنف، وإنشاء مراصد وخطوط ساخنة تشجع على الإبلاغ عن جريمة وتسجيلها، ومتطلبات قيام أجهزة إنفاذ القانون بالإبلاغ عن الحوادث على الصعيد الوطني وإرسال تقارير إلى البرلمان كل عام.

4-1-3 المسعفون

تشجع خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية الدول الأعضاء على "ضمان اتخاذ تدابير شاملة للرد الفوري على أي هجوم من أجل التخفيف من أثره". (تحالف الأمم المتحدة للحضارات 2019، الصفحة 19). وعلى غرار أجهزة إنفاذ القانون، ينبغي أن يسعى المسعفون (مثل خدمات الإطفاء والإنقاذ) إلى الاتصال بشكل استباقي مع الزعماء الدينيين من أجل فهم السمات المحددة للمواقع الخاضعة لمسؤوليتهم، وبالتالي يكونون في وضع يتيح لهم التدخل بسرعة وفعالية أكبر في حالة الطوارئ[36]. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشجع المسعفون المسؤولين عن المواقع الدينية على تبادل المعلومات المسبقة معهم عن سمات المواقع ويقترحوا أن يجروا تدريبات وتمارين أمنية. كما أنهم يمكن أن يساهموا مساهمة كبيرة في تشكيل خطط إدارة الأزمات من خلال إعداد الموظفين والمصلين إعدادا أفضل فيما يتعلق بإجراءات الوقاية ورد الفعل والاستجابة.

ويمكن تسهيل مهمة المسعفين المتمثلة في دعم الزعماء الدينيين وجميع المسؤولين عن المواقع الدينية من خلال قيام بعض الطوائف الدينية بالفعل بتنفيذ إجراءات وتدريبات لمعالجة أحداث مثل الحرائق. وتوعية فرادى المصلين بقضايا السلامة العامة مسبقا تجعل من الأيسر بالنسبة للمسعفين في حالات الطوارئ بناء "ثقافة أمنية" إضافة إلى مجموعة المعرفة والممارسة القائمة المتعلقة بالسلامة.

ومن المستصوب أن تكون لدى جميع المسعفين معرفة بالقواعد والممارسات المحددة الأساسية المتعلقة بالمواقع الدينية، فضلا عن فهم أين يمكن أن يصبحوا هم أنفسهم ضحايا محتملين للهجمات الثانوية. ويمكن للتعاون والحوار مع المسؤولين عن المواقع الدينية أن يسهما في تحسين العلاقات وأن تكون لهما آثار على تخطيط الإجلاء أو الاستجابة لحالات الطوارئ.

35 يتألف الفريق العامل من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ولجنة مناهضة العنصرية والتعصب التابعة لمجلس أوروبا، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

36 على سبيل المثال، في سياق تفتيش غير رسمي للموقع، يمكن أن يحيط مسؤولو إدارة الإطفاء علما بطرق الإيواء/الهروب، أو يلاحظوا وجود مرافق ملحقة تستضيف أطفالا أو معوقين قد يلزمهم رسم خطط طوارئ محددة.

الدراسة الإفرادية 7

الشراكة بين الوكالة الاتحادية في الولايات المتحدة لإدارة الطوارئ والصليب الأحمر الأمريكي

في عام 2020، جددت الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ التابعة لوزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة والصليب الأحمر الأمريكي مذكرة الاتفاق التي تحدد الإطار الذي يمكن فيه لكلا الكيانين التعاون طوال جميع مراحل دورة الكوارث فيما يتعلق بالتأهب والاستعداد التشغيلي والاستجابة وعمليات التعافي في حالة وقوع كارثة طبيعية، أو عمل إرهابي، أو كارثة من صنع الإنسان.

ومن الناحية التشغيلية، تلتزم الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ والصليب الأحمر بالتنسيق مع شركاء الرعاية الجماعية الآخرين لتحديد الاحتياجات الأكثر أهمية، وإجراء تقييمات لقدرات الرعاية الجماعية، وتنظيم تدريبات وتمارين مشتركة لتحسين وتقييم قدرات الرعاية الجماعية، وتقديم المساعدة التقنية للرعاية الجماعية إلى الدول والمنظمات غير الحكومية قبل وقوع كارثة وأثناءها وبعدها.

المصدر: https://nationalmasscarestrategy.org/wp-content/uploads/2021/01/FEMA_MOA-2020.pdf.

الأداة 7

دليل لوضع خطط عالية الجودة لعمليات الطوارئ لدور العبادة، حكومة الولايات المتحدة، 2013

(https://www.fbi.gov/filerepository/developing_eops_for_houses_of_worship_final.pdf/view)

يقدم هذا الدليل معلومات عملية عن التأهب لحالات الطوارئ بالنسبة للمجموعة الكاملة من التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها المواقع الدينية. وهو يناقش الإجراءات التي يمكن اتخاذها قبل وقوع حادث وأثناءه وبعده من أجل الحد من الأثر على الممتلكات وأي خسائر في الأرواح. وتحقيقا لهذه الغاية، يشجع الدليل المسعفين في حالات الطوارئ والمنظمات الدينية على إقامة شراكات وثيقة.

الأداة 8

الطوائف الدينية في الولايات المتحدة أثناء الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة: دليل ميداني للمشاركة والشراكات والكفاءة الدينية – الشبكة المشتركة بين الأديان للكوارث الوطنية ومركز جامعة جنوب كاليفورنيا للثقافة الدينية والمدنية، 2015

(https://crcc.usc.edu/files/2015/02/FieldGuide-LoRes.pdf)

استنادا إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة خلال عمليات الاستجابة والتعافي في مختلف الكوارث وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة في الولايات المتحدة، يسلط الدليل الضوء على محو الأمية الدينية كمهارة حيوية لجميع الأجهزة الحكومية والمحلية التي تقدم الخدمات والعازمة على مساعدة الجماعات الدينية على بناء مجتمعات أكثر قدرة على مواجهة الكوارث.

وبناء على ذلك، فإن إحدى التوصيات هي "القيام، كحد أدنى، بإنشاء وظيفة مسؤول اتصال حكومي يتسم بالتفاني والكفاءة الشديدة ويكون على درجة عالية من المعرفة الدينية بالطوائف الدينية على كل

من المستوى الوطني أو الحكومي أو المحلي – على غرار التوظيف لتلبية احتياجات السكان ذوي الإعاقة أو احتياجات الوصول والاحتياجات الوظيفية. وسيكون شاغل هذا المنصب مسؤولا عن زيادة ترسيخ محو الأمية الدينية والكفاءة الدينية داخل الجهاز وكذلك في جهود التوعية ووثائق التخطيط وعمليات الرعاية الجماعية. ويمكن دعم هذه الوظيفة على أفضل وجه من قبل لجنة استشارية حكومية على مستوى الإقليم أو الولاية أو من قِبَل فريق من الموظفين يدعم الاتصالات مع الطوائف الدينية المحلية وتكون لديه مهارات استثنائية في محو الأمية الدينية والكفاءة الدينية، ويكون مسؤولا عن تقاسم تلك المهارات وتلك المعرفة مع الآخرين في الجهاز وهم يعملون على إشراك الطوائف الدينية في بناء مواطنين أقدر على الصمود". (الصفحة 17)

الأداة 9

صحائف النصائح لشركاء الطوائف الدينية بشأن الكوارث – الشبكة الوطنية المشتركة بين الأديان للكوارث

(http://www.n-din.org/ndin_resources/ndin_tips_sheets_partners.php)

في عام 2012، أطلقت الشبكة الوطنية المشتركة بين الأديان للكوارث، بالشراكة مع مركز جامعة جنوب كاليفورنيا للدين والثقافة المدنية، حملة "كُن شريكا جاهزا للجماعة". ومن الأهمية بمكان لهذه المبادرة "صحائف النصائح بشأن الكوارث" الصادرة عن الشبكة الوطنية المشتركة بين الأديان للكوارث من أجل شركاء الطوائف الدينية. ومن خلال تقديم المفاهيم الأساسية بشأن خمس طوائف دينية (الهندوس والبوذيين والمسلمين واليهود والسيخ)، تهدف صحائف النصائح إلى مساعدة مجموعة متنوعة من الأجهزة العامة والمتطوعين في تلبية احتياجات الأقليات الدينية بكفاءة أثناء عمليات الاستجابة للكوارث أو التعافي منها – سواء كانت هذه الأقليات في مأوى حكومي أو خاص أو مأوى في دور العبادة أو غير ذلك من المرافق الدينية.

4-1-4 أجهزة الاستخبارات

إن أجهزة الاستخبارات محورية في إجراء التحليلات وتقييم مستوى التهديد العام ونوايا وقدرات الجماعات الإرهابية العاملة في البلد. وهي حاسمة في رصد المعاملات، والمحادثات، وتحركات الأفراد والسلع، وما إلى ذلك، التي قد تكون مؤشرا على الأعمال الإرهابية التي يجري إعدادها ضد المواقع الدينية. ومع جمع ومعالجة البيانات بشأن التهديدات التي تتعرض لها مواقع دينية محددة، يلزم تنفيذ مستويات مناسبة من التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات وأجهزة إنفاذ القانون وفقا لأطر العمل القانونية المعمول بها.

ومع الاحترام الواجب لحرية التعبير والتجمع، والأطر القانونية الوطنية والدولية المعمول بها، فإن منع النشاط الإرهابي ضد المواقع الدينية يتطلب من أجهزة الاستخبارات مراقبة الإنترنت – وخاصة منصات وسائل التواصل الاجتماعي – بحثا عن علامات على تطرف الأفراد الذين يميلون إلى السلوك العنيف. ومن الواضح أن التحديات الخاصة يطرحها المنخرطون في عمليات التطرف الذاتي وليس لديهم أي انتماء رسمي إلى الجماعات الإرهابية. ومما يزيد من حدة الصعوبات أن مرتكبي هذه الأعمال غالبا ما يكونون أفرادا غير مرتبطين بأي جماعة إرهابية ولا يتركون سوى آثار قليلة أو خفيفة جدا لسلوكهم التحضيري. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اعتمد مرتكبو مختلف

الهجمات الناجحة على المواقع الدينية على أسلحة بدائية وتخطيط محدود جدا، مما جعل اكتشافهم المبكر أكثر صعوبة. كما أن المبالغ المالية الضئيلة التي كثيرا ما تنطوي عليها المرحلة التحضيرية لمثل هذه الهجمات تجعل استخدام المعلومات المالية أقل أهمية، مما يحد من قدرة السلطات المختصة على الكشف عن السلوك المشبوه من خلال تحليل التدفقات المالية.

ومن ثم من الضروري، في منع الهجمات على المواقع الدينية، أن تستمد أجهزة الاستخبارات المعلومات ذات الصلة من مجموعة من المصادر غير المتجانسة بطريقة تتسق مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتشجع خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية الدول الأعضاء على "أن تجري بانتظام تقييمات للمخاطر بشأن التهديدات التي تتعرض لها المواقع الدينية استنادا إلى جميع المعلومات المتاحة من مصادر حكومية وغير حكومية". (تحالف الأمم المتحدة للحضارات 2019، الصفحة 19).

والاعتماد على المصادر البشرية أمر أساسي لضمان أن ترسم أجهزة الاستخبارات صورة دقيقة عن طبيعة ومستوى التهديدات التي تتعرض لها المواقع الدينية على الصعيد المحلي. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان أن تضع نُهجا تتدرج من القاعدة إلى القمة تُجمع بها المعارف المحلية التي تكتسبها المنظمات الشعبية، والزعماء الدينيون، وأفراد الطوائف، وغيرهم، وتُدرس في ضوء البيانات المستمدة من مصادر أخرى[37]. وعلى العكس من ذلك، يتعين على أجهزة الاستخبارات أن تكشف أكبر قدر ممكن من المعلومات للمسؤولين عن الأمن على مستوى فرادى المواقع الدينية، مما يتيح لهم ضبط الخطط الأمنية المحلية واتخاذ ترتيبات لتدابير طوارئ كافية. وغالبا ما يلزم إيجاد توازن دقيق لضمان الإبلاغ عن سيناريوهات التهديد بطريقة تدعم التعزيزات الأمنية من جانب فرادى المتدينين دون المساس بمصادر الاستخبارات السرية، وأساليب المراقبة، وما إلى ذلك.

الإطار 6

علامات النشاط الإجرامي السابق للعمليات ضد المواقع الدينية

استنادا إلى أبحاث مفتوحة المصدر شملت 37 حادثة عنف مستهدف ضد مواقع دينية وقعت في الولايات المتحدة بين عامي 2009 و2019، خلصت وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية في الولايات المتحدة إلى أنه في عدد كبير من الحالات، كان الجناة قد انخرطوا في شكل من أشكال الاتصال قبل العمليات بأهدافهم الدينية المستقبلية. فهم، على سبيل المثال، كانوا قد نشروا رسائل تهديد، أو أعلنوا نواياهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي حالات أخرى، كانوا يشترون المكونات اللازمة لتصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي استخدمت فيما بعد في هجماتهم.

المصدر: وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة.

37 في الوقت نفسه، ينبغي توخي الحذر في استخدام المصادر البشرية، مع مراعاة التهديد الشخصي والمادي الذي قد يتعرض له الأفراد، ولا سيما في الطوائف المترابطة.

4-2 الجهات غير الحكومية

4-2-1 الزعماء الدينيون

الزعماء الدينيون هم أفراد يعترف بأن لهم سلطة داخل طائفة دينية معينة، سواء كانوا قد ترسيمهم أو رجال دين. وبفضل موقفهم وسلوكهم الكاريزمي، يمكنهم أن يكونوا مؤثرين أقوياء ومروجين لمبادرات تهدف إلى تخفيف حدة التوترات الدينية، وتقديم روايات مضادة من أجل التخفيف من جاذبية الدعاية المتطرفة والحد من جاذبية خطاب الكراهية الذي قد يؤدي إلى الإرهاب ضد المواقع الدينية.

وتتضمن خطة عمل الأمم المتحدة لحماية الطوائف الدينية توصيات محددة للزعماء الدينيين للمساعدة في منع الاعتداءات على المواقع الدينية والتأهب لها والتصدي لها، ولا سيما:

- المشاركة بشكل استباقي ومنتظم في الحوار بين الأديان، بما في ذلك تشجيع التضامن والقدرة على الصمود؛
- التواصل داخل طائفتهم مع الأفراد أو الجماعات الذين يمكن أن يكونوا عرضة للتطرف والتجنيد المحتمل من قِبل الجماعات المتطرفة العنيفة والمنظمات الإرهابية؛
- الانخراط مع النساء والشباب، على وجه الخصوص، لبناء روايات مضادة قوية للكراهية والاغتراب؛
- تشجيع المبادرات التعليمية لتسليط الضوء على دور المواقع الدينية في الجمع بين الناس، مع التركيز بشكل خاص على الأنشطة التعليمية على المستوى المحلي التي يشارك فيها الشباب والطوائف التي تعيش حول المواقع الدينية؛
- مناقشة القضايا ذات الأهمية المعاصرة مع الطائفة وتثقيفها بشأن الأديان الأخرى والتنوع الثقافي لتعزيز الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل والسلام بين الأديان؛
- مواصلة الانخراط والمجاهرة والنشاط عندما تستهدف المواقع الدينية والمصلين من الأديان والعقائد الأخرى؛
- المشاركة بنشاط واستباقية على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى مجموعة متنوعة من المستخدمين؛
- تطوير المحتوى الإعلامي، بما في ذلك من خلال إنشاء أو تعزيز مواقع إلكترونية لجعل النصوص والرسائل الدينية في متناول جمهور أوسع وتقديم إجابات على التحديات المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي والإبادة والكراهية؛
- استخدام نفوذهم لإقناع أولئك الذين لديهم نفوذ عليهم بتجنب الخطاب التحريضي؛
- إجراء تقييمات للمخاطر وتحديد أولويات الأهداف وفقا لذلك؛
- الانخراط في تبادل المعلومات بشكل منتظم مع الحكومات؛
- إجراء مناقشات منتظمة مع المصلين بشأن أهمية الإعداد والإنذار المبكر؛
- تبادل المعلومات مع أجهزة إنفاذ القانون والمسعفين بشأن السمات والخصائص الخاصة للمواقع الدينية استعدادا لهجوم محتمل والاستجابة الطارئة اللاحقة؛
- تسهيل مشاركة موظفي إنفاذ القانون مع الطائفة لتعزيز الثقة. وعلى وجه الخصوص، تيسير تدريب أجهزة إنفاذ القانون على مساعدة المصلين والزعماء الدينيين على كشف التهديدات والهجمات المحتملة، ووضع استجابات فعالة يمكن أن تقلل من عواقب الهجوم؛
- القيام، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، بإعداد دورات تدريبية مشتركة، وإقامة شبكات اتصال، وتبادل المعلومات، واستحداث آليات للإنذار المبكر.

الدراسة الإفرادية 8

الاتفاق بين رابطة العالم الإسلامي ومؤسسة نداء الضمير، 2019

تتعهد أطراف الاتفاق، الموقع في 29 نيسان/أبريل 2019، برفع مستوى الدعوة لحماية المواقع الدينية في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن العقيدة قيد النظر، بما في ذلك دور العبادة أو التبجيل أو إحياء الذكرى. ويلتزم الموقعون على وجه التحديد ببناء روابط أقوى بين مؤسساتهم، فضلا عن تشجيع الزعماء الدينيين الذين يسيطرون عليهم على التبرؤ من أي شكل من أشكال الخطاب يمكن أن يكون تحريضيا أو ينتهك قدسية الحياة البشرية.

وتوضح ديباجة الاتفاق أنه اعتُمد في أعقاب موجة من الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا على مواقع دينية مختلفة، بما في ذلك معبد شاباد في بواي خلال عيد الفصح، كاليفورنيا، وكنائس متعددة في عيد الفصح في سري لانكا، ومسجد النور ومركز لينوود الإسلامي في نيوزيلندا، ومعبد شجرة الحياة في بيتسبرغ، بنسلفانيا، وغيرها من أعمال العنف في دور العبادة.

المصدر: https://appealofconscience.org/agreement-between-the-muslim-world-league-and-appeal-of-conscience-foundation/.

الدراسة الإفرادية 9

إعلان مراكش، 2016

يوضح إعلان مراكش المشاركة الاستباقية للزعماء الدينيين في حماية ديانات الأقليات في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. وقد جاء الإعلان نتيجة تجمع مئات العلماء وممثلي المنظمات الإسلامية والدولية وقادة جماعات دينية وجنسيات مختلفة في مراكش في كانون الثاني/يناير 2016. ووفقا لواضعيه، كان مصدر إلهام الإعلان هو ميثاق المدينة المنورة[38] بمبادئه الأساسية المتمثلة في الحرية الدينية والتعددية.

ومن الأحكام الرئيسية للإعلان دعوة العلماء المسلمين في جميع أنحاء العالم إلى وضع فقه قضائي لمفهوم المواطنة يشمل الجماعات الدينية المتنوعة. كما يحث الإعلان المؤسسات التعليمية والسلطات في البلدان الإسلامية على إجراء مراجعة للمناهج التعليمية التي تتناول أي مواد تحرض على العدوان والتطرف.

المصدر: http://marrakeshdeclaration.org/about/.

38 تم وضع ميثاق المدينة المنورة نيابة عن النبي محمد بعد وقت قصير من وصوله إلى المدينة المنورة في عام 622 م.

الدراسة الإفرادية 10
بيت العائلة الإبراهيمية

في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سيؤدي قريبا الحوار بين الأديان الذي حفزه الاجتماع الذي عقد في عام 2019 بين البابا فرانسيس وإمام الأزهر الأكبر إلى إنشاء مجمع متعدد الأديان يستضيف مسجدا وكنيسة ومعبدا يهوديا. وبتكليف من اللجنة العليا للأخوة الإنسانية، من المتوقع أن يكون "بيت العائلة الإبراهيمية" بمثابة مكان للعبادة الفردية ومساحة للحوار والتبادل بين الأديان من خلال إنشاء متحف ومركز تعليمي. ومن أهداف المبادرة أن تُظهر – من خلال مشروع معماري ضخم – أن التعايش السلمي بين الأديان الثلاثة ممكن، مما يسهم في خفض التصعيد العام للتوترات بين الأديان، ويسهم بالتالي – بشكل غير مباشر – في الحد أيضا من جاذبية الإرهاب.

وسيتألف المجمع من ثلاثة مبان كبيرة تشترك في سمات معمارية مشتركة مع الحفاظ على السمات المتجذرة في تاريخ الديانات الثلاث.

المصدر: غوميز، 2021.

الدراسة الإفرادية 11
معهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدات[39]

إن توعية وتدريب الزعماء الدينيين لنشر رؤية متسامحة لمعتقداتهم هما أداة أساسية للتخفيف من خطر اكتساب الأفراد سلوكا متطرفا قد يؤدي إلى أعمال إرهابية.

وفي المغرب، يقوم معهد محمد السادس بتدريب نحو 777 طالبا من 32 جنسية من أفريقيا وآسيا وأوروبا. ويتابع الحاضرون دورات عن التعليم الديني تكملها اللغة والحاسوب والعلوم الإنسانية ودروس حقوق الإنسان بمعدل ثلاثين ساعة في الأسبوع. ويهدف المعهد بشكل خاص إلى تزويد متدربيه بالمهارات والمعرفة التي تمكّنهم من تنفيذ مهمة توصيل أحكام الشريعة الإسلامية من خلال شرح أغراضها وتسليط الضوء على قيم التسامح والاعتدال.

المصادر: مؤسسة "العمل بشأن العنف المسلح" الخيرية 2016؛ والبعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

39 "المرشدات" هن واعظات مغربيات.

الأداة 10

مدونة قواعد السلوك العالمية بشأن الأماكن المقدسة

(https://www.codeonholysites.org/)

تحدد المدونة، التي وضعها ائتلاف من منظمات المجتمع المدني[40]، إطارا سياساتيا لتعزيز حماية الأماكن المقدسة وتشجيع الحوار والمصالحة بين الأديان. وهذه المدونة، التي أُطلقت في عام 2011، يلتزم بها حاليا كبار الزعماء الدينيين من أكثر من عشرة أديان والعديد من المؤسسات الدينية.

وبموجب المدونة، تعرَّف الأماكن المقدسة بأنها "أماكن ذات أهمية دينية لطوائف دينية معينة. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أماكن العبادة والمقابر والأضرحة، وتتضمن محيطها المباشر عندما تشكل هذه الأماكن جزءا لا يتجزأ من الموقع. ولأغراض (المدونة)، تعتبر الأماكن المقدسة أماكن محددة ومحدودة تسميها كل طائفة دينية بهذه الصفة بالاتفاق مع السلطات العامة المعنية، وفقا لتراثها وعاداتها المتنوعة، مع الاعتراف أيضا بأن موقعا واحدا يمكن أن يكون مقدسا لأكثر من طائفة واحدة" (المادة 1).

40 مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان، كلمة واحدة في الحوار، الأديان من أجل السلام والبحث عن أرضية مشتركة.

الأداة 11

عملية وخطة عمل فاس للزعماء الدينيين لمنع التحريض على العنف

(https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Plan_of_Action_Religious_Prevent_Incite.pdf)

تشير عملية فاس إلى سلسلة من المشاورات المكثفة للخبراء عقدت بين نيسان/أبريل 2015 وكانون الأول/ديسمبر 2016 ونظمت تحت رعاية مكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية[41]. وتشجع خطة العمل الناتجة عن ذلك الزعماء الدينيين على منع التحريض على العنف والتصدي له، لا سيما – ولكن ليس حصرا – في الحالات التي يحتمل أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية. والتوصيات مرتّبة في تسع مجموعات مواضيعية وثلاث مجموعات رئيسية:

المنع:

1 – إجراءات محددة لمنع التحريض على العنف والتصدي له؛

2 – منع التحريض على التطرف العنيف؛

3 – منع التحريض على العنف الجنساني؛

التعزيز:

4 – تعزيز التعليم وبناء القدرات؛

5 – تعزيز الحوار بين الأديان وداخل الأديان؛

6 – تعزيز التعاون مع وسائل الإعلام التقليدية والجديدة؛

7 – تعزيز العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين؛

البناء:

8 – بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وعادلة من خلال احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها؛

9 – إنشاء شبكات من الزعماء الدينيين.

41 تستند عملية فاس إلى توصية محددة وردت في خطة عمل الرباط (انظر الأداة 3) بأن تتجاوز البلدان الاستجابات القانونية للتحريض وتبدأ مناقشات متعمقة بشأن الدور المحدد الذي يمكن أن يؤديه الزعماء الدينيون.

4-2-2 منظمات المجتمع المدني

على مدى السنوات القليلة الماضية، قامت مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني بدعم الطوائف الدينية من خلال مشاريع ومبادرات تسهم – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – في حماية المواقع الدينية من منظور أمني. وبينما تركز بعض المبادرات القائمة على منظمات التعاون فيما بين الطوائف على جماعات دينية محددة، فإن مبادرات أخرى تتبنى منظورا مشتركا بين الأديان وتتراوح أنشطتها بين إقامة "جسور ربط" بين المؤسسات الدينية وأجهزة إنفاذ القانون، واتخاذ إجراءات تهدف إلى تحفيز الإبلاغ عن جرائم وحوادث الكراهية، وقيادة اعتماد أطر سياسياتية ومؤسسية لتيسير التعاون بين الأديان.

وفي أوساط منظمات المجتمع المدني، للمنظمات الدينية دور محوري يجب أن تؤديه في حماية المواقع الدينية من الأعمال الإرهابية. فباستطاعة المنظمات الدينية، ككيانات تقوم على القيم الاجتماعية للدين الذي تمثله، أن تؤدي دورا هاما في تحديد التهديدات التي تتعرض لها المواقع الدينية وما يتصل بها من نقاط ضعف. وللقيام بذلك، يجب البحث عن المعلومات بنشاط من مصادر غير متجانسة مثل أجهزة إنفاذ القانون، ومجموعات وسائل التواصل الاجتماعي التي تربط المنظمات الدينية[42] المحلية، وإبلاغ الأفراد عن السلوك غير العادي، وما إلى ذلك. وينبغي أيضا أن تصبّ العلامات على وجود بيئة متحيزة بشكل متزايد ضد بعض الأديان في تقييمات التهديدات وكذلك مؤشرات الأنشطة السابقة للعمليات.

ومن اللازم استيعاب الدروس المستفادة من الحوادث السابقة – التي تعلقت بنفس المواقع أو بمواقع أخرى – فضلا عن فكرة أن مشهد التهديد يتطور باستمرار، الأمر الذي يتطلب إدخال تعديلات منتظمة على الخطط الأمنية واستعدادا للتشكيك في الافتراضات السابقة. بل إن سيناريوهات التهديدات قد تتغير كنتيجة مباشرة للتدابير الأمنية المتخذة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتوقع حدوث زيادة معقولة في

42 قد تكون لإنشاء منصات لتبادل المعلومات بين المنظمات الدينية – سواء كانت من نفس الجماعات الدينية أو من جماعات دينية مختلفة – إمكانات لتحقيق أغراض أخرى أيضا، بما في ذلك تفعيل خطط الطوارئ عندما يقع حادث في الحي وتبادل أفضل الممارسات. (وزارة الداخلية البريطانية 2020).

الهجمات التي تشن خارج أماكن العبادة إلى الحد الذي يصبح فيه داخل المبنى محميا بشكل أفضل (عن طريق باب أمني مثلا). ويشير هذا بوضوح إلى ضرورة قيام المنظمات الدينية بإجراء تقييمات للتهديدات وللضعف بوصفها عمليات دينامية وعلى أساس منتظم بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

وسواء كان الهدف من التخطيط الأمني من جانب المنظمات الدينية هو التخفيف من المخاطر أو إدارة الأزمات، فإنه ينبغي أن يأخذ في الاعتبار السمات والخصائص المحددة لأفرادها. كما يمكن أن تتواجد فئات مختلفة من الأشخاص في الموقع في أوقات مختلفة من اليوم، أو تستخدم مرافق مختلفة.

الإطار 7

التخطيط الأمني للمواقع الدينية المراعي للفوارق بين الجنسين

بموجب خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، تشجّع الدول الأعضاء على "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ الخطط والإجراءات الرامية إلى منع التطرف العنيف، عندما يفضي إلى الإرهاب" وكذلك "الاستثمار في البحوث الحساسة جنسانيا وجمع البيانات عن أدوار المرأة في منع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب". وفي تصميم الخطط الأمنية، على سبيل المثال، ينبغي مراعاة أنه خلال الشعائر والاحتفالات الرسمية، قد يجلس كل من النساء والرجال منفصلين عن بعضهم البعض، بما في ذلك في غرف مختلفة.

ويجب أيضا تقييم الاحتياجات الأمنية لكل موقع ديني مع مراعاة النطاق العام للأنشطة المقدمة (مثل أنشطة التطوع والحضانة)، ومن الذي يشارك فعليا في كل نشاط، وكذلك أي سمة/علامة محددة (مثل الملابس) تميز الأعضاء المشاركين مما قد يزيد من تعرضهم للخطر.

وتشكل تدابير الأمن المادي خط دفاع بالغ الأهمية[43]. غير أن المواقف إزاء هذه المسألة تختلف اختلافا كبيرا تبعا للطائفة الدينية التي تكون قيد النظر، مما يعكس خصوصيات تاريخية وثقافية ولاهوتية عميقة الجذور[44]. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه المنظمات الدينية في التوفيق بين الحتمية الأمنية والحاجة إلى أن تظل المواقع الدينية الأماكن المفتوحة والمرحبة التي تحدد طبيعتها والغرض منها[45].

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ التدابير الأمنية الأساسية يتطلب في كثير من الأحيان الحد الأدنى من الاستثمار الرأسمالي. وفي الوقت نفسه، عندما تكون الميزانيات محدودة والدعم المالي الخارجي غير متاح أو غير كاف، قد تستفيد المنظمات الدينية من الأماكن المتاحة – فضلا عن صلاتها الوثيقة بالمجتمعات المحلية – لتنظيم مناسبات غير دينية داخل مبانيها (مثل إقامة حفل موسيقي) واستخدام عائداتها لتمويل الأغراض الضرورية لرفع مستوى الأمن.

ويمكن للمنظمات الدينية أن تستفيد من صلاتها داخل المجتمعات المحلية لأغراض أوسع نطاقا تتعلق بالوقاية والتأهب. وتوصي خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية منظمات المجتمع المدني بما يلي:

- تنظيم مبادرات على مستوى المجتمع المحلي والمساعدة على نشر المعلومات بشأن التأهب والاستجابة للهجمات على المواقع الدينية؛
- تشجيع مبادرات الحوار بين الأديان وداخلها التي تعزز التفاهم بين الطوائف، وتساعد على حل الخلافات، وتبني قدرة المجتمعات المحلية على الصمود؛
- إقامة تحالفات لمنظمات المجتمع المدني للعمل مع الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة للتطرف.

كما يمكن أن تُستخدم عدة مواقع دينية كأماكن للقاء الجماعات غير الدينية، والأنشطة الترفيهية، ومراكز اقتراع انتخابي، إلخ. ويمكن الاستفادة من مشاركتها في الحياة الاجتماعية اليومية للمجتمعات المحلية من أجل التوعية بالقضايا الأمنية وإيجاد وعي بشأنها، وتجنيد متطوعين للمساعدة في التخطيط الأمني، وما إلى ذلك.

وللمنظمات الدينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني دور هام يجب أن تؤديه لا يقتصر على التخطيط الأمني والتخفيف من المخاطر، بل يشمل أيضا العمل كمراكز للإغاثة في حالات الكوارث. وعلى وجه الخصوص، قد تكون المنظمات الدينية الموجودة في المناطق التي كثيرا ما تتعرض لأحداث كارثية (مثل الأعاصير والفيضانات) قد اكتسبت بالفعل خبرة مباشرة في إدارة الأزمات، وتكون قادرة على تطبيق تلك المعرفة على الهجمات على المواقع الدينية.

ومن منظور إدارة الأزمات، قد تكون المنظمات الدينية بالغة الأهمية في تقديم خدمة للمجتمع الأوسع الذي تعمل فيه، لا سيما في حالة وقوع هجوم إرهابي على موقع ديني ينتمي إلى طائفة دينية مختلفة، أو نوع مختلف من الأهداف الضعيفة في نفس الحي.

ولكثير من المنظمات الدينية مركز الكيانات التي لا تستهدف الربح، كما أن ميزانياتها ضئيلة جدا. وعادة ما تستخدم مواردها المحدودة لدفع تكاليف العمليات الأساسية للمرافق وتوفير الخدمات الاجتماعية للمصلين والمجتمعات المحيطة. وفي هذا السياق، تنشأ صعوبة متكررة فيما يتعلق بالأعباء المالية الناجمة عن حتمية إدخال تحسينات أمنية مكلفة أحيانا، ولا سيما – إن لم يكن حصرا – تحسينات الأمن المادي. ومن ثم، من الأهمية بمكان أن تبحث المنظمات الدينية عن آليات التمويل والمنح التي

43 عندما يلزم اتخاذ تدابير أمنية خارج أماكن/محيط الموقع الديني المعني، يصبح التواصل مع السلطات المسؤولة عن تلك الأماكن ضرورة أيضا.

44 كثيرا ما يُشار إلى المنظمات اليهودية، على سبيل المثال، على أنها أكثر ميلا من المنظمات الدينية الأخرى إلى قبول وجود ترتيبات أمنية واضحة. وقد استثمر بعضها مبالغ كبيرة من الموارد لشراء معدات واقية للمعابد اليهودية أو المرافق المجتمعية، تتراوح بين السياج العالي والبوابات وكاميرات الوصول إلى الأبواب، وما إلى ذلك.

45 في بعض بلدان الشرق الأوسط، تم بناء مجمعات دينية ضخمة لتناسب احتياجات أعداد كبيرة من المغتربين. وفي بعض الحالات، تم تجميع الكنائس المسيحية معا في بيئة تشبه المجمع في ضواحي المدن. ويتم الوصول العام عن طريق نقاط التفتيش الأمنية وتوضع مواقف السيارات خارج محيط المجمع. وبمجرد دخول المجمّع، يذهب المصلون ببساطة إلى الكنيسة التي يختارونها. والهدف من عدم وجود رموز دينية مرئية من مسافة بعيدة هو إدخال عنصر تقدير، مما يقلل من إمكانية أن تغري تلك الأماكن الدينية المهاجمين المحتملين. (هيسترمان 2019، الصفحة 352).

قد تكون متاحة لتغطي - كليا أو جزئيا - النفقات اللازمة للتحسينات الأمنية الإلزامية و/أو الموصى بها. وفي الوقت نفسه، من المهم بالنسبة لها أن تستفيد - إلى أقصى حد ممكن - من الوقت وكذلك من الكفاءات والمهارات المحددة المتصلة بالأمن التي قد تكون لدى أعضاء الجماعات القدرة والاستعداد للمساهمة بها ويرغبون في المساهمة بها لأغراض أمنية.

الإطار 8

برنامج تعزيز أمن المواقع والطوائف الدينية المعرّضة للخطر وقدرتها على الصمود

يسعى برنامج "تعزيز أمن المواقع والطوائف الدينية المعرضة للخطر وقدرتها على الصمود" إلى تعزيز حماية وصون أماكن العبادة. والبرنامج تموله وتدعمه المفوضية الأوروبية وتنفذه مؤسسة تعزيز العقيدة، وشبكة صانعي السلام الدينيين والتقليديين، ومجلس المهندسين المعماريين في أوروبا. وسيرأس تحالف الأمم المتحدة للحضارات مجلسا استشاريا لتقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين. وسيهدف البرنامج، استنادا إلى البحوث الأولية، إلى تحديد خطر وقوع هجمات إرهابية على أماكن العبادة وخطر وقوع الطوائف الدينية ضحية لجرائم الكراهية. وسيركز عنصر رئيسي فيه على تعزيز مفهوم "الأمن حسب التصميم" لحماية المؤسسات الدينية. وسيتم توفير التدريبات الوطنية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك التدريب للزعماء الدينيين وضباط الأمن، والتدريبات في الموقع بحضور أكثر من 500 1 من القادة وضباط الأمن والنساء والشباب. وفيما يتعلق بالنساء والشباب، على وجه الخصوص، يهدف المشروع إلى إجراء دراسة استقصائية لفهم احتياجاتهم ووجهات نظرهم بشكل أفضل من حيث مشاركتهم مع المجتمعات المحلية وكيفية تحسين أمن المجتمعات المحلية. وسيُستعان بالأفكار الثاقبة لأولئك الذين لديهم خبرة مباشرة بالتهديد أو الهجمات الإرهابية الفعلية وجرائم الكراهية لتعزيز الحوار على المستوى الإقليمي بشأن السياسات.

وسيتم تنفيذ البرنامج خلال الفترة 2021-2023 في سبع دول رائدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

المصدر: https://soarproject.eu/.

الدراسة الإفرادية 12

المجتمع المدني كحلقة وصل بين المنظمات الدينية وأجهزة إنفاذ القانون

"جماعة واحدة، مركز شرطة واحد" هي مبادرة مقرها الولايات المتحدة تسهل إقامة علاقات ذات فائدة متبادلة بين سلطات إنفاذ القانون المحلية والجماعات من جميع الأديان. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص: تنظيم اجتماعات بشأن جهود منع/حل الجريمة والعنف، واستضافة جلسات إحاطة بشأن السلامة العامة، وتوفير التدريب الثقافي والتدريب على الحساسية، وعقد حلقات عمل بشأن سلامة المجتمع المحلي، واستضافة منتديات تهدف إلى تسهيل العلاقة بين المواطنين وأجهزة إنفاذ القانون وربطهم على نحو أفضل.

وقد أُطلقت مبادرة "جماعة واحدة، مركز شرطة واحد" في تموز/يوليه 2016 بعد سلسلة من جرائم العنف البارزة التي تعرضت لها المواقع الدينية في منطقة أتلانتا، الولايات المتحدة ودفعت قادة رجال الدين إلى السعي إلى مستوى أعمق من العمل مع سلطات إنفاذ القانون على أساس ثقافة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل. واليوم، أصبحت مبادرة "جماعة واحدة، مركز شرطة واحد" موجودة في مدن مختلفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

وتقوم بعض منظمات المجتمع المدني بدور حلقة الوصل بين المنظمات الدينية وأجهزة إنفاذ القانون فيما يتعلق بطوائف دينية محددة. فشبكة المجتمع الآمن، على سبيل المثال، تؤدي هذه المهمة تجاه الجالية اليهودية الأمريكية فيما يتعلق بقضايا السلامة والأمن. ويشمل ذلك دورها في تيسير تبادل المعلومات بشأن التهديدات والحوادث، ووضع الأطر الاستراتيجية وأفضل الممارسات، وعمليات التنسيق في البرنامج التدريبي والتعليمي، والمساعدة في تنفيذها.

المصادر: https://movementforward.org/onecop/؛ و https://www.securecommunitynetwork.org/.

الدراسة الإفرادية 13

سجل الهجمات على الأماكن المقدسة في الأراضي المقدسة

في الفترة من عام 2013 إلى عام 2016، أدار مكتب البحث عن أرضية مشتركة (مكتب القدس) ومجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة مشروعا تجريبيا يهدف إلى رصد الهجمات على المواقع الدينية في الأراضي المقدسة وتصنيفها وتسجيلها. ومن خلال البحث في قاعدة البيانات، التي تحتوي على معلومات مفتوحة المصدر يعود تاريخها إلى عام 2011، يمكن للمستخدمين العثور على التاريخ والمكان المحددين للهجوم، وطبيعة الجريمة المعنية، والروابط إلى تقارير وسائل الإعلام على الإنترنت، والمعلومات المتعلقة بتحقيقات الشرطة اللاحقة. وتوفر خريطة غوغل التحديد المكاني الجغرافي الدقيق لجميع الحوادث المدرجة. وقد استخدم السجل كمنصة لتجميع الإحصاءات وفهم اتجاهات وديناميات الهجوم. ويمكن الرجوع إليه عبر الإنترنت.

المصدر: https://www.sfcg.org/registry-of-attacks-on-holy-sites-in-the-holy-land/.

الدراسة الإفرادية 14

العمل من خلال العملية التشريعية: تجربة المجلس الاستشاري الأمريكي للمسلمين واليهود

المجلس الاستشاري الأمريكي للمسلمين واليهود هو هيئة تنسيق مشتركة بين الأديان مهمتها توعية الموظفين العموميين المنتخبين بضرورة اعتماد تشريعات محددة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لكلتا الطائفتين الدينيتين. وقد قام المجلس، في سياق أنشطته الدعوية التي تستهدف هيئات صنع السياسات الأمريكية، دورا رئيسيا في ضمان إقرار قانون حماية المؤسسات الدينية لعام 2019، الذي زاد من العقوبة على الأعمال التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالممتلكات الدينية أو تدميرها ووسَّع التعريف الحالي لـ "الممتلكات العقارية الدينية". وفي الوقت الراهن، يعد المجلس من الجهات النشطة التي تروج لقانون عدم الكراهية، وهو تشريع يهدف، بين أمور أخرى، إلى إيجاد حوافز للإبلاغ عن جرائم الكراهية وتقديم منح للخطوط الساخنة لجرائم الكراهية التي تديرها الدولة.

المصدر: https://www.muslimjewishadvocacy.org/about-us/.

الدراسة الإفرادية 15

التحسينات الأمنية - بيتسبرغ، الولايات المتحدة الأمريكية، وهالي، ألمانيا

على الرغم من الخسائر في الأرواح الناجمة عن إطلاق النار على الجموع في معبد يهودي في بيتسبرغ، الولايات المتحدة الأمريكية[46]، يبدو أن استعراضا أمنيا أُجري قبل أسابيع قليلة من الهجوم ساعد على إنقاذ الأرواح. فبعد الاستعراض، على سبيل المثال، تم إخلاء مخارج الطوارئ التي كانت مغلقة في المعبد من قبل. وأيضا، بعد تدريب أمني، وافق حاخام المعبد على إبقاء هاتفه المحمول متاحا بشكل استثنائي أيضا أيام السبت. وبفضل هذا الاحتياط، تمكن من الاتصال على الفور بخدمات الطوارئ بمجرد بدء إطلاق النار.

وبعد عام، استهدف هجوم إرهابي معبدا يهوديا آخر في هالي، ألمانيا، خلال عطلة عيد الغفران اليهودية. وعلى الرغم من تكرار إطلاق النار واستخدام قنبلة يدوية الصنع، تعذّر هدم باب المعبد المغلق المقاوم للرصاص. ولم يصب المصلون المتحصنون في الداخل بأذى[47]. والأهم من ذلك أن باب المعبد قد تعزز من خلال تمويل قدمه صندوق المساعدة الأمنية التابع للوكالة اليهودية لإسرائيل.

المصدر: https://www.fbi.gov/news/stories/faith-leaders-gather-at-FBI-062019.

46 وقع إطلاق النار في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2018، خلال أداء الشعائر الصباحية يوم السبت، في معبد شجرة الحياة - أو جماعة لسيمشا. وأسفر الهجوم عن مقتل 11 شخصا وإصابة ستة آخرين. وأطلقت الشرطة النار على الجاني عدة مرات وألقت القبض عليه على الفور.

47 في حين كانت هذه التحسينات حاسمة في منع المسلح من الوصول إلى المبنى، فإنها للأسف لم تمنعه من إطلاق النار على اثنين وإصابة اثنين آخرين في الحي بينما كانت الشرطة تطارده.

الدراسة الإفرادية 16
تذاكر الأعياد الدينية الكبرى

كجزء من التدابير الأمنية المتراكمة التي تنفذ بمناسبة الأعياد الدينية الكبرى، حيث يكون من المتوقع أن تتدفق أعداد كبيرة من الناس إلى المواقع الدينية، تشترط مؤسسات يهودية كثيرة شراء تذاكر الأعياد الكبرى كشرط لحضور الشعائر. وعلى الرغم من أن النظام لا يكفي في حد ذاته لمنع الجهات الفاعلة الخبيثة من الوصول إلى أماكن العبادة، فإنه يضيف إلى خطوط الدفاع الأخرى من خلال السماح بفحص أولي للهوية لمن يرغبون في الحضور. وقد تساعد بعض الاحتياطات في جعل النظام أكثر أمانا، مثل إضافة سمات مكافحة التزييف إلى مستندات التذاكر، أو تحديد بائع تذاكر جدير بالثقة كلما تم الاعتماد على الوسطاء.

المصادر: الطوائف اليهودية المتحدة وغيرها، 2016.

الدراسة الإفرادية 17
برامج مِنَح للطوائف الدينية في فرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

- **كندا: برنامج البنية التحتية الأمنية**

هذا البرنامج متاح للكيانات الخاصة وغير الربحية المعرضة لخطر الوقوع ضحية للجريمة بدافع الكراهية. ويمكن للمشاريع المعتمدة أن تحصل على ما يصل إلى 50 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع ويجب على مقدمي الطلبات إثبات أنهم قادرون على توفير النصف الآخر على الأقل من التكلفة الإجمالية. وتشمل التكاليف المؤهَلة عادة التقييمات الأمنية، والتجديدات المتصلة مباشرة بتعزيز أمن المبنى، وتكاليف المعدات والأجهزة الأمنية (مثل نظم الإنذار، والأسوار، والبوابات، والإضاءة)، ونظم الدوائر التلفزيونية المغلقة.

وقد تم مؤخرا توسيع قائمة النفقات لتشمل التدريب الأساسي للموظفين على الاستجابة لأي حادث يقع بدافع الكراهية. ويمكن أن يشمل ذلك تعيين خبير أمني معتمد لتوفير التدريب لموظفي المنظمات الدينية (بمن فيهم المتطوعون).

- **فرنسا: الصندوق المشترك بين الوزارات لمنع الجنوح**

في عام 2018، أفادت وزارة الداخلية الفرنسية بأنه من خلال الصندوق، قُدمت إعانة قدرها 125 297 يورو إلى سبعة عشر مشروعا قدمتها جمعيات مسيحية مختلفة، منها تسع عمليات للحماية الفيديوية في ثماني عمليات تهدف إلى تأمين المباني. وبين عامي 2015 و2018، بلغت الإعانات الممنوحة لتأمين المواقع الدينية المسيحية 758 887 2 يورو لـ 95 مشروعا.

- **المملكة المتحدة: خطة تمويل أمن الحماية لأماكن العبادة**

هذه الخطة هي آلية مالية تهدف إلى دعم أماكن العبادة التي تعتبر عرضة لجرائم الكراهية. وفي عام 2019، تم توسيع نطاق الخطة لتشمل أيضا "مراكز الطوائف الدينية التابعة". ويحق لمقدمي الطلبات تقديم طلبات لما يصل إلى ثلاثة تدابير أمنية وقائية (تُستثني منها تدابير تحسين المباني العامة)، مع إلزام المؤسسات الدينية بالمساهمة بنسبة قدرها 20 في المائة من مجموع التكاليف المتوقعة.

وتشمل عملية الاختيار المتعددة المراحل تقييما للموقع يجريه خبراء معتمدون وطنيا في مجال منع الجريمة والتصاميم البيئية ("موظفو التصاميم الواقية من الجريمة"). وتتخذ وزارة الداخلية القرارات بناء على توصية من فريق استشاري مستقل مؤلف من ممثلين عن الطوائف السيخية والهندوسية والإسلامية والمسيحية من ذوي الخبرة في المسائل الأمنية فيما يتعلق بمبانيهم المتصلة بالدين. ويضم الفريق ممثلا عن وحدات الشرطة لمنع الجريمة. وبعد الانتهاء من المشروع، تقوم وزارة الداخلية بعمليات معاينة عشوائية للتأكد من أن التحسينات الأمنية تتوافق مع وصفها في الوارد الطلب المقدم.

- **الولايات المتحدة: "برنامج المنح الأمنية غير الربحية"**

في حين أن البرنامج الذي تديره وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة لا يشمل المنظمات الدينية فحسب، فإن هذه المنظمات يمكن أن تتأهل ككيانات مؤهلة للاستفادة من البرنامج. ويتوافر تمويل للأنشطة المتعلقة بالتخطيط الأمني (مثل خطط إدارة المخاطر الأمنية)، وشراء المعدات (مثل معدات مراقبة الدخول، ومعدات المراقبة، وتدابير الحماية البدنية)، والتدريب (مثل التدريب على إطلاق النيران الحية، أو التدريب الأمني للموظفين أو الأعضاء/الجماعات)، أو التمارين.

ولكي تكون المنظمات غير الربحية مؤهلة، يتعين عليها أن تثبت أنها معرضة بشدة لخطر وقوع هجوم إرهابي عليها. وتقدم الوثيقة التوجيهية للطلبات أمثلة على الطرق التي يمكن بها تقديم أدلة على هذا الخطر، مثل الإبلاغ عن تقلي تهديدات أو وقوع حوادث في مرفق مقدم الطلب أو في مرافق أخرى تؤدي مهمة مماثلة. ويمكن لمقدمي الطلبات أيضا دعم طلباتهم عن طريق نقل معلومات عن بيئة التهديد الحالية توفرها سلطات إنفاذ القانون المحلية، ومكاتب إدارة الطوارئ، وغيرها.

وعند تقييم الطلبات، تعطي الأجهزة الإدارية المختصة الأولوية للطلبات التي تقدمها المنظمات – مثل المنظمات الدينية – المعرضة للخطر بسبب أيديولوجيتها أو معتقداتها أو مهمتها. ويتخذ وزير الأمن الوطني في الولايات المتحدة القرارات النهائية المتعلقة بالتمويل بناء على توصيات من الوكالة الاتحادية لإدارة حالات الطوارئ.

المصادر: https://www.gov.uk/guidance/places-of-worship-security-funding-scheme#security-training-fund-and-consultation؛ و https://www.fema.gov/media-collection/nonprofit-security-grant-program-notices-funding-opportunity؛ و https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/cntrng-crm/crm-prvntn/fndng-prgrms/scrt-nfrstrctr-prgrm-en.aspx؛ و https://www.lagazettedescommunes.com/628363/quelles-actions-pour-lutter-contre-les-actes-de-malveillance-contre-les-lieux-de-culte/.

الأداة 12

أدلة التنفيذ للمنظمات الدينية وأجهزة إنفاذ القانون

(https://movementforward.org/wp-content/uploads/2020/06/Role-of-Houses-of-Worship-4.pdf؛ و https://movementforward.org/wp-content/uploads/2020/06/Role-of-OneCOP-Officers-6.pdf)

تجسد أدلة التنفيذ الخطوات الأساسية التي تشجّع المنظمات الدينية وأجهزة إنفاذ القانون على أن تعتبرها شرطا مسبقا لتعزيز علاقاتها التنفيذية، ولا سيما من أجل ما يلي:

- تحسين السلامة العامة من خلال التعاون وتبادل المعلومات لمنع الجرائم ومكافحتها وحلها من خلال الاستفادة من الموارد المتنوعة للمؤسسات الدينية؛
- زيادة مشاركة الطوائف مع ضباط الشرطة على مستوى الدوريات، من خلال التجمعات؛
- القيام استباقيا بإنشاء صلة مباشرة بين المسؤولين التنفيذيين في مجال إنفاذ القانون وقادة الطوائف في محاولة للتعبير عن المخاوف العامة المتزايدة المتعلقة بالعمل الشرطي.

الأداة 13

نصائح للمنظمات الدينية للتخفيف من المخاطر وإدارة الأزمات غير خاصة بدين محدد

فيما يلي مجموعة مختارة من الموارد المتاحة على الإنترنت التي تقدم إرشادات عملية إلى المنظمات الدينية بشأن التخفيف من المخاطر والتخطيط لإدارة الأزمات وتنفيذها. وهي مصممة صراحة للاستخدام على نطاق المجموعة الكاملة من الطوائف الدينية القائمة.

- **تخفيف الهجمات على دور العبادة - دليل أمني - وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية CISA، وزارة الأمن الوطني، الولايات المتحدة، 2020**

https://www.cisa.gov/sites/default/files/publications/Mitigating%20)
(Attacks%20on%20Houses%20of%20Worship%20Security%20Guide_508_0_0.pdf

تتمثل فرضية هذا الدليل في أن المواقع الدينية يمكن أن تحمي نفسها على أفضل وجه باعتماد استراتيجية أمنية شاملة ومتعددة الطبقات. وهو يضع إطارا مفاهيميا لكل من التفكير في أمن دور العبادة وتحقيق خطة أمنية تناسب على أفضل وجه الظروف الفريدة لكل طائفة دينية. ويتضمن تذييل الدليل دليلا مرجعيا يتضمن قائمة موحدة بمنتجات وزارة الأمن الوطني التي يمكن لدور العبادة استخدامها لتحسين استراتيجياتها العامة للسلامة والأمن. والموارد مرتّبة حسب الموضوع بحيث يمكن للمستخدمين التنقل في تصفّح العديد من الخيارات ونقاط اتخاذ القرار التي تكون هي الأكثر فائدة لاحتياجاتهم.

وعلى وجه الخصوص، يوصى باتخاذ الإجراءات الأمنية الشاملة التالية:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات الواضحة لوضع وتنفيذ التدابير الأمنية؛
- إجراء تقييم للضعف لفهم المخاطر التي تتعرض لها دور العبادة؛
- بناء تأهب الطوائف وقدرتها على الصمود من خلال ضمان وعي القائمين على دور العبادة بالتهديدات المحتملة، وتأهبهم للاستجابة في حالة الطوارئ أو الحوادث، وتواصلهم مع الطائفة بمعناه الأوسع؛
- تطبيق تدابير أمنية مادية لرصد وحماية المحيط الخارجي والأوسط والداخلي، مع احترام الغرض من كل منطقة من مناطق دار العبادة؛

- التركيز على سلامة الأطفال بتدابير أمنية لحماية مرافق رعاية الأطفال النهارية والمدارس؛
- تنفيذ أفضل ممارسات الأمن السيبراني لحماية المعلومات الهامة ومنع أي هجوم إلكتروني محتمل.

- **بناء قدرة المواطنين والمجتمعات والبلدان على الصمود: دور العبادة والمجتمعات الضعيفة - جامعة روتجرز، معهد إيغلتون للسياسة، 2020**

(https://millercenter.rutgers.edu/wp-content/uploads/2020/12/Resilience-Action-Guide.pdf)

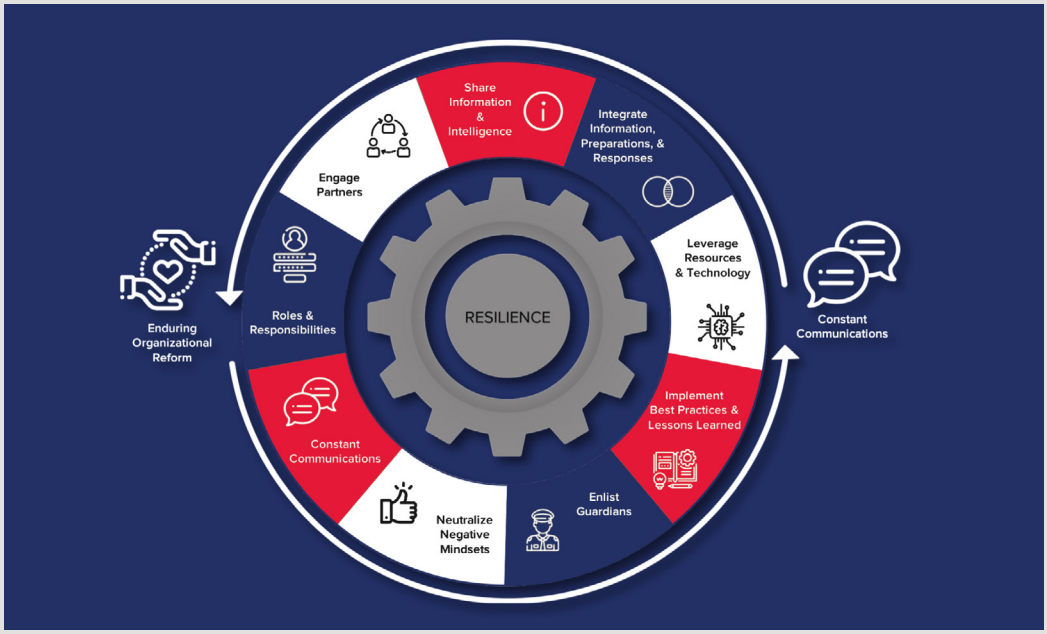

يتمحور دليل العمل هذا، الذي يتبع نموذج R.E.S.I.I.E.N.C.E. حول المبادئ العشرة التالية:

1) تحديد الأدوار والمسؤوليات؛
2) إشراك الشركاء؛
3) تبادل المعلومات والاستخبارات؛
4) دمج المعلومات والاستعدادات والاستجابات؛
5) الاستفادة من الموارد والشراكات؛
6) تنفيذ أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛
7) تجنيد أولياء الأمور وتنفيذ الخطة؛
8) تحييد العقليات السلبية؛
9) إقامة اتصالات مستمرة؛
10) استمرار الإصلاح التنظيمي.

(تابع)

- **أفضل الممارسات الموصى بها لتأمين دور العبادة في جميع أنحاء العالم للناس من جميع الأديان، المنظمة الدولية للمهنيين الأمنيين، 2017**

(https://www.asisonline.org/globalassets/get-involved/councils/documents/best-practices-securing-houses-of-worship.pdf)

وضعت أفضل الممارسات هذه لمساعدة المنظمات الدينية في وضع الخطط الأمنية، وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام: الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، وأفضل الممارسات الإجرائية. وتؤكد الوثيقة أن العديد من التوصيات الأمنية الواردة فيها يمكن تنفيذها بتكلفة ضئيلة أو بدون أي تكلفة.

- **تقييم سلامة وأمن دار العبادة – المعهد الوطني للعدالة ومركز معلومات تكنولوجيا العدالة،**

(https://www.ccfm.net/wp-content/uploads/2018/04/disaster-supplement-NIJ.pdf)

الغرض من هذه الأداة هو مساعدة المنظمات الدينية في وضع مشروع خطة للسلامة والأمن لدار عبادة محدد. وهو يوجّه القراء من خلال سلسلة من الأسئلة المصممة لدعمهم في تقييم وتحديد أولويات التهديدات الفريدة وتقديم توصيات للتحسين.

- **حماية أماكن العبادة، المفوضية الأوروبية، 2021**

(https://ec.europa.eu/newsroom/pps/items/696367/en)

يناقش هذا التقرير، باعتماد منظور عملي، كيف ينبغي النظر في السمات المحددة لدور العبادة عند تحليل وإدارة خطر وقوع هجمات إرهابية على مبانيها. وهو يوفر إطارا لتقييم التهديدات وتقييم درجة جاذبية دور العبادة بوصفها أهدافا محتملة للأعمال الإرهابية. وترد فيه قائمة بسلسلة من تدابير الحماية المادية وما يتصل بها من ممارسات جيدة.

- **الدين والطوائف عمليا: دليل مرجعي لزيادة فرص الشراكة لمنع الجريمة والعنف، وزارة العدل، الولايات المتحدة، 2013**

(https://www.ojp.gov/pdffiles1/bja/241293.pdf)

يشدد هذا الدليل على الاستراتيجيات التي يلزم أن تضعها دور العبادة من خلال الاستفادة من العلاقات الطائفية. وإضافة إلى ذلك، يقدم الدليل معلومات عن خطوات محددة للتنافس على الحصول على تمويل من مصادر متنوعة.

- **الحفاظ على سلامة جماعتك وأماكن عبادتك - دليل للطوائف الدينية بشأن إدارة الحوادث، شركاء الدين، 2019**

(https://www.faithassociates.co.uk/wp-content/uploads/2018/03/incident-management-guide-2016.pdf)

يرشد الدليل القارئ خلال المراحل الرئيسية للتأهب لحادث وإدارته، مع تسليط الضوء على أهمية التواصل. كما يتضمن عددا من الدراسات الإفرادية لحوادث فعلية كان على المنظمات الدينية أن تتصدى لها والدروس الرئيسية المستفادة.

- **دليل ADL لحماية مؤسستك الدينية أو الطائفية، رابطة مناهضة التشهير، 2016**

(https://www.adl.org/sites/default/files/documents/assets/pdf/combating-hate/ADL-Guide-to-Protecting-Your-Religious-or-Communal-Institution-2016.pdf)

يهدف هذا الدليل، الذي وضعته رابطة مناهضة التشهير، وهي منظمة للحقوق المدنية تأسست في عام 1913 لمكافحة معاداة السامية وجميع أشكال الكراهية، إلى مساعدة المنظمات الدينية على التفكير ملياً في الاعتبارات الأمنية الأساسية في المجالات التالية: التخطيط الأمني، وبناء علاقات مع المسعفين في حالات الطوارئ، والأمن المادي، والكشف عن بروتوكولات المراقبة والبريد والتسليم، وأمن الحاسوب والبيانات، وتخطيط التهديدات بالأجهزة المتفجرة، وحوادث إطلاق النيران الحيّة، وأمن المناسبات، والتعامل مع المحتجين، والاستعانة بمتعاقد أمني، وإجراءات ما بعد وقوع حادث.

الأداة 14

نصائح للمنظمات الدينية بشأن التخفيف من المخاطر وإدارة الأزمات خاصة بدين محدد

على الرغم من أن الأدوات التالية قد أُعدت لاستخدامها من قِبل طوائف دينية محددة، فإنها قد تقدم نصائح وتوجيهات مفيدة للأديان الأخرى أيضا.

- **تدابير أمنية منخفضة التكلفة/بدون تكلفة للمرافق اليهودية – شبكة طائفة آمنة، 2020**

(https://jewishatlanta.org/wp-content/uploads/SCN_Low_Cost_No_Cost_Guide_May_2020-1.pdf)

وُضع هذا الدليل استجابة للتحديات الأمنية التي تواجهها المرافق الدينية اليهودية. والغرض منه هو تسليط الضوء على التدابير الأمنية التي لا تكلف كثيرا أو لا تكلف شيئا. وتبيَّن عشر فئات من التدابير الأمنية – تكملها قائمة مرجعية للتقييم الذاتي – أبرزها: تأمين الممتلكات؛ والتحكم في التدفق؛ والتوقيع؛ ومرفق الأمن؛ ومراقبة الدخول؛ ونظم الإنذار؛ ووجود موظفين يردّون على المكالمات الهاتفية؛ واللوازم الطبية؛ والإضاءة الليلية؛ وإنفاذ القانون؛ والتنسيق بين المسعفين.

- **مجموعة أدوات سلامة الطائفة المسلمة – مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية**

(https://www.cairmn.com/images/downloads/publications/CAIR%20Muslim%20Community%20Safety%20Kit.pdf)

تصف مجموعة الأدوات هذه، التي أعدتها أكبر منظمة إسلامية غير ربحية للحريات المدنية في أمريكا، قائمة بالمهام التي تركز على مجالات مثل: إقامة علاقات إيجابية مع أجهزة إنفاذ القانون والاجتماع مع المسؤولين المنتخبين لمناقشة مخاوف الطائفة، وبناء تحالفات داخل الجماعات المشتركة بين الأديان وجماعات الأقليات، وبناء قوائم اتصال لحالات الطوارئ، والرد على حوادث الكراهية المعادية للمسلمين، وتعزيز أمن المساجد من خلال التصدي للتهديدات بالقنابل، والتعامل مع الرسائل والطرود المشتبه فيها.

- **موارد السلامة (الكنيسة)، إدارة الكنيسة السبتية للمخاطر**

(https://www.adventistrisk.org/en-us/safety-resources/church-safety)

تشمل موارد السلامة هذه وحدات عملية بشأن نموذج تقرير الإبلاغ عن الحوادث والأحداث، ومسؤوليات لجنة سلامة الكنيسة، ومسؤوليات موظفي سلامة الكنيسة وذلك لمساعدة المنظمات الدينية في تأمين الكنائس والمرافق ذات الصلة. ومعظم الوثائق متوافرة أيضا باللغات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية.

الأداة 15

خطوات لتأمين أماكن العبادة – المنظمة الجماعية ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا، 2019 (بالفرنسية)

(http://www.islamophobie.net/wp-content/uploads/2019/03/securisation-lieux.pdf)

تقترح هذه الوثيقة، التي تركز على حماية المساجد، اتخاذ خطوات ملموسة لكي تتقدم المنظمات الدينية بطلب للحصول على منح أمنية في فرنسا. وهي تذهب إلى حد إدراج رسائل ومعلومات نموذجية عن نقاط الاتصال داخل أجهزة إنفاذ القانون لغرض تلقي المشورة لمنع الهجمات وكيفية معالجة نقاط الضعف في المواقع.

4-2-3 المصلون

المصلون ليسوا فقط العمود الفقري لطائفة دينية محددة، أي أولئك الذين يحضرون شعائرها ويشاركون في مبادراتها الاجتماعية والخيرية المختلفة، بل هم أيضا عيون وآذان الطائفة نفسها. ويكون المصلون، عندما يتجولون في المواقع الدينية، ويتناقشون مع مؤسسات قطاع الأعمال المجاورة، ويجمعون معارف عموما بشأن النزاعات والمظالم المحلية، في وضع مثالي للكشف عن الحالات الشاذة[48] والإبلاغ عنها مباشرة إلى الزعماء الدينيين أو المنظمات الدينية أو مباشرة إلى سلطات إنفاذ القانون، حسب الخطورة أو الإلحاح المتصور للحالة.

ويمكن اتخاذ احتياطات مختلفة من قبل المصلين بطريقة غير تدخلية، ومن بين هذه الاحتياطات إنشاء "لجنة ترحيب" تتألف من المصلين للوقوف عند مدخل الموقع الديني، حيث يثبت أن ذلك وسيلة فعالة لتحديد الزوار غير المرغوب فيهم، وإن كان لا ينظر إليها كتدبير أمني من الخارج. (المنظمة الدولية للمهنيين الأمنيين 2017 ووكالة الأمن السيبرانية وأمن البنية التحتية 2021). وعلى مستوى أبسط، قد يجد فرادى المصلين أن مجرد قول "مرحبا" يمكن أن يؤدي إلى إجراء محادثة مع شخص مجهول ويتيح فرصة للتوصل إلى أفكار متعمقة - وإن كانت قد تكون انتقادية – بشأن الدوافع وراء رغبة ذلك الشخص في الوصول إلى موقع ديني.

كما يمكن للمصلين أن يقوموا بدور هام في التخطيط والإدارة الأمنيين. فالمواقع الدينية هي مكان لتجمُّع جماعات كبيرة تتكون من أفراد لديهم مجموعات متنوعة من المهارات والخبرات في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، قد يمتلك بعض المصلين خلفيات محددة في مجال إنفاذ القانون، مما يجعلهم أعضاء طبيعيين في أفرقة التخطيط الأمني لتحديد التهديدات ونقاط الضعف، أو يمكن نشرهم في أدوار أمنية مثل الحراس، ومراقبي الدخول، والمستشارين بشأن العلاقات مع السلطات المحلية، وما إلى ذلك (وزارة الأمن الوطني، الولايات المتحدة 2020، الصفحة 35). وفي حالات أخرى، قد تستفيد المواقع الدينية من المتطوعين الذين يقومون بالفعل بأعمال مجانية للحفاظ على حياتهم اليومية. وقد يوجه العمل التطوعي جزئيا نحو أنشطة التوعية لأغراض أمنية مثل توعية المجتمعات المحلية بالتهديدات الوشيكة أو اكتشاف فرص جمع الأموال.

وقد يتبين أن معارف المصلين تكون حاسمة أثناء إدارة الأزمات، لا سيما خلال حوادث إطلاق النار على الجموع التي تقع بطريقة سريعة وغير متوقعة. وعندما يتبين أن التدابير الوقائية غير كافية لتجنب

48 تشمل السلوكيات الشاذة/المشبوهة، على سبيل المثال، قيام شخص بالتقاط صور أو مقاطع فيديو لأجزاء غير عادية من موقع ديني أو بالتسكع في دار للعبادة دون دافع واضح.

وقوع حادث، فإن المصلين الذين لديهم دراية بشأن إجراءات الإجلاء الأساسية ويعرفون كيفية المضي قدما في حالات الطوارئ قد يساعدون على إنقاذ الأرواح وتقليل عدد الضحايا.

الإطار 9
استجابة المصلين للهجمات على المواقع الدينية

في أكثر من نصف مجموع حالات الهجوم المسلح التي سجلتها وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية في الولايات المتحدة، "رد المصلون بالركض أو الاختباء بمجرد بدء الهجوم. وتمكن بعضهم من الفرار من أبواب الخروج، بينما اختبأ آخرون في الحمامات أو خزانات الملابس أو تحت الأثاث. وفي إحدى الحالات، أغلق المصلون جميع الأبواب الخارجية بعد سماع الضجة في الخارج ومنعوا المعتدي من الدخول. وفي 45 في المائة من الدراسات الإفرادية للاعتداء المسلح، حاول أعضاء الجماعة أو الشهود التصدي للجاني أو تشتيت انتباهه أو نزع سلاحه. وباستخدام التدريب العادي النشط على التصدي للمهاجمين، واجه بعض الضحايا المعتدي، وقام بضعة منهم بذلك على حساب حياتهم؛ وألقى آخرون الكتب والكراسي والأثاث. وقد أبطأ العديد من هذه المحاولات المعتدي بما فيه الكفاية للسماح للآخرين بالفرار إلى بر الأمان".

المصدر: وزارة الأمن الوطني، الولايات المتحدة 2020، الصفحة 53.

الدراسة الإفرادية 18
متطوعو الحفاظ على أمن معابد السيخ (الغوردوارا) وقوة العمل التطوعي

في أعقاب إطلاق النار الجماعي على معبد السيخ في أوك كريك، الولايات المتحدة، في عام 2012، قام فريق "Sant Sipahi" الاستشاري الأمني، وهو مجموعة مكرسة لخدمة مجتمع السيخ في المسائل الأمنية، بعرض بروتوكولات عامة على متطوعي الحفاظ على الأمن (Sewadars) في المعبد. وهؤلاء هم متطوعون يقدمون خدماتهم إلى المعبد (الغوردوارا أو مكان التجمع والعبادة للسيخ) دون أن يتوقعوا أي نوع من المكافأة أو مدفوعات في المقابل. ويقدم هؤلاء المتطوعون المساعدة بدافع من التفاني الديني فقط وكجزء من واجبهم تجاه الطائفة الأوسع.

وتتوخى التوصيات الواردة في البروتوكولات العامة مجموعة متنوعة من المهام لهؤلاء المتطوعين، بما في ذلك رصد الأنشطة الجارية من أجل الحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار؛ واتخاذ إجراءات وقائية و/أو دفاعية مباشرة في حالة الطوارئ أو في حالة وقوع عمل عدواني؛ وضمان أمن محيط المباني؛ وجمع ونشر البيانات الاستخباراتية ثم تنبيه المصلين والسلطات المحلية بشأن وجود مخاطر أمنية وشيكة أو محتملة؛ والتفاعل مع المسعفين المحليين في حالات الطوارئ ومساعدتهم.

المصدر: https://www.sikhdharma.org/general-protocols-for-gurdwara-security-sevadars/.

الأداة 16

تقارير مسحية عن الحوار اليهودي الإسلامي: رفيق الممارسات الجيدة - مساهمة يهودية في أوروبا شاملة للجميع

(https://ceji.org/mapping-reports-of-jewish-muslim-dialogue-in-5-european-countries/)

تهدف هذه الخلاصة إلى تعزيز وتشجيع الحوار والتفاهم بين الطائفتين الدينيتين من خلال مسح المبادرات الشعبية المسجلة في بلجيكا والدانمرك وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا. والأساس المنطقي الذي تستند إليه الخلاصة هو أنه قد تم تنفيذ عدة مبادرات إبداعية على أرض الواقع، ولكن نادرا ما يتم تقاسم الممارسات المحلية الناجحة أو نشرها.

4-2-4 المجتمع المحلي

تعتمد المواقع الدينية في أدائها لوظائفها على ما تقدمه مؤسسات قطاع الأعمال المحلية والهياكل العامة ومنظمات المجتمع المدني ولجان الأحياء، وغيرها، من خدمات ودعم. ويمكن أن تكون الإجراءات التي يتخذها المجتمع الأوسع نطاقا هامة بشكل خاص عندما تكون المواقع الدينية موجودة في مبانٍ قديمة ذات نطاق محدود لإدخال تحسينات أمنية مادية. وفي مثل هذه الحالات، تصبح المجتمعات المجاورة خطوط دفاع رئيسية وتمثل إمكانية التعاون معها بشأن الوقاية والتأهب أمرا حتميا. كذلك، فإن تكرار ارتكاب الهجمات الإرهابية خارج المباني التي توجد فيها المؤسسات الدينية يشير إلى الحاجة إلى إشراك مؤسسات الأعمال المجاورة في التخطيط الأمني الواسع النطاق وتبادل المعلومات وإدارة الأزمات. (Pethö-Kiss, 2020).

وينبغي أن تعزز العلاقة بين الزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية بعضها بعضا. ويمكن لمجالس المدن وتحالفات الأحياء والجماعات الشريكة غير الدينية وغيرها تقديم المشورة للزعماء الدينيين فضلا عن تبادل المعارف بشأن التهديدات الوشيكة والممارسات الجيدة بشأن التدابير المتخذة لتأمين أنواع أخرى من الأهداف المعرضة للخطر. ويمكن للزعماء الدينيين، من جانبهم، أن يعملوا كحلقات وصل ونقاط اتصال موثوقة بين المواطنين والبلديات، على سبيل المثال من خلال ضمان وصول المعلومات ذات الصلة إلى الجمهور المناسب من خلال مجموعة متنوعة من أدوات الاتصال مثل لوحات الإعلانات والخطب الأسبوعية التي يلقيها الزعماء الدينيون.

الأداة 17

الدين والطوائف في الممارسة العملية: دليل مرجعي لزيادة فرص الشراكة لمنع الجريمة والعنف - مكتب المساعدة القضائية (حكومة الولايات المتحدة) ومركز الشراكات القائمة على الدين والجوار، 2013

(https://www.ojp.gov/library/publications/faith-and-communities-action-resource-guide-increasing-partnership)

يشدد هذا الدليل المرجعي على أهمية إقامة المنظمات الدينية شراكات مع المجتمعات المحلية المحيطة الأكبر، استنادا إلى فرضية أن معظم المشاركة الدينية والمجتمعية في أعمال منع الجريمة والعنف تبدأ على المستوى المحلي استجابة للاحتياجات والشواغل المحلية. ويقدم الدليل أمثلة محددة لما يمكن للشركاء في الدين والمجتمع القيام به وما قاموا به فعلا، بدءا من الأساسيات إلى ما هو معقّد.

5-2-4 مقدمو الخدمات عبر الإنترنت

يُعتبر مقدمو الخدمات عبر الإنترنت جهات فاعلة بالغة الأهمية في عملية تحديد وإزالة محتوى الكراهية - بما في ذلك المحتوى القائم على أساس ديني - من منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك استنادا إلى مبادرات فرادى المنصات وسياسات التنظيم الذاتي (انظر الإطار 10).

وقد شجّعت بعض الأطر القانونية المحلية والدولية على اتخاذ شركات التكنولوجيا موقفا استباقيا في تحديد وإزالة المحتوى الذي ينتهك اختصاصاتها وسياساتها. فعلى سبيل المثال، يفرض قانون ألماني جديد التزاما على المنابر الاجتماعية بإبلاغ الشرطة الجنائية الاتحادية بأنواع معينة من المحتوى الإجرامي[49]. وفي 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي لائحة جديدة بشأن "معالجة نشر المحتوى الإرهابي على الإنترنت"[50]. وبمجرد دخول اللائحة حيز النفاذ، في عام 2022، سيكون مطلوبا من منصات الإنترنت إزالة المحتوى الإرهابي أو تعطيل الوصول إلى ذلك المحتوى في غضون ساعة، بناء على طلب من دولة عضو. كما تتوخى اللائحة تطبيق عقوبات تصل إلى 4 في المائة من معدل إيرادات مقدم الخدمة في حالة حدوث مخالفات منتظمة.

وعلى الصعيد الدولي، تم الاعتراف بالمساهمة الكبيرة التي يمكن لشركات التكنولوجيا تقديمها في الحد من خطاب الكراهية عبر الإنترنت والمحتوى ذي الصلة وتبلورت في نداء كرايستشيرش للعمل[51]، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تم تشكيلها في أعقاب الهجوم الإرهابي على مسجد في عام 2019 في نيوزيلندا. وتوصي خطة عمل الولايات المتحدة لحماية المواقع الدينية، على وجه الخصوص، بأن "يلتزم مقدمو الخدمات عبر الإنترنت بتنفيذ البيان المشترك لدعم نداء كرايستشيرش، بما في ذلك الإجراءات الفردية والتعاونية الواردة في البيان والمتعلقة بحظر توزيع المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف؛ وآليات الإبلاغ؛ وتعزيز التكنولوجيا والشفافية؛ وبروتوكولات الأزمات، والتعليم، ومكافحة الكراهية عبر الإنترنت" (تحالف الأمم المتحدة للحضارات 2019، الصفحة 24).

49 يمدد "قانون مكافحة التطرف اليميني وجرائم الكراهية" لعام 2020 أحكام "قانون إنفاذ الشبكة" لعام 2017 (المعروف أيضا باسم "قانون فيسبوك")، المصمم لمعالجة نشر الأخبار المزيفة من خلال المنصات الاجتماعية. انظر https://www.bundestag.de/dokumente/textarchiv/2020/kw25-de-rechtsextremismus-701104.

50 انظر https://www.consilium.europa.eu/en/policies/fight-against-terrorism/?utm_source=linkedin.com&utm_medium=social&utm_campaign=2021-03-16-terrorist-content-online&utm_content=vignette.

51 يتألف نداء العمل من مجموعتين من التوصيات الموجهة إلى الحكومات ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت، ومجموعة ثالثة مكرسة للخطوات التي يمكن أن يتخذها كلا صاحبي المصلحة هذين للعمل معا. وحتى اليوم، يساهم 48 بلدا والمفوضية الأوروبية ومنظمتان دوليتان وعشر شركات للتكنولوجيا في تنفيذ النداء، إلى جانب شبكة استشارية تضم 44 ممثلا للمجتمع المدني الدولي. وفي 7 أيار/مايو 2021، أعلنت الولايات المتحدة رسميا أنها ستنضم إلى نداء العمل. (https://www.christchurchcall.com/call.html).

الإطار 10
سياسات وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بخطاب الكراهية: مثال غوغل وتويتر

ينفذ مقدمو وسائل التواصل الاجتماعي مجموعة من تدابير ضبط النفس للحد من وجود محتوى بغيض على منصاتهم.

فعلى سبيل المثال، تهدف سياسة غوغل بشأن خطاب الكراهية إلى إزالة المحتوى الذي يروّج للعنف أو الكراهية ضد الأفراد أو الجماعات استنادا إلى انتمائهم الديني، بين أمور أخرى. ويشمل ذلك:

- تجريد الأفراد أو الجماعات من إنسانيتهم بوصفهم بأنهم دون البشر، ومقارنتهم بالحيوانات أو الحشرات أو الآفات أو الأمراض أو أي كيان آخر غير بشري؛
- الثناء على العنف ضد الأفراد أو الجماعات أو تمجيده على أساس انتماءاتهم الدينية؛
- استخدام الافتراءات والقوالب النمطية العنصرية أو الدينية أو غيرها من الافتراءات التي تحرض على الكراهية أو تروج لها. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل خطاب أو نص أو صور تروج لهذه القوالب النمطية أو تعاملها على أنها واقعية؛
- الادعاء بأن أفرادا أو جماعات هم أقل شأنا بدنيا أو عقليا أو قاصرون أو مرضى على أساس انتمائهم الديني. ويتضمن ذلك القول بأن جماعة أقل من أخرى، وبأنها أقل ذكاء أو أقل قدرة أو معيبة.
- نظريات المؤامرة التي تقول إن أفرادا أو جماعات هم أشرار أو فاسدون أو خبيثون على أساس انتماءاتهم الدينية؛
- الدعوة إلى إخضاع أفراد أو جماعات أو السيطرة عليهم على أساس انتمائهم الديني؛
- إنكار وقوع حدث عنيف موثق توثيقا جيدا.

وتُستعرض سياسة غوغل بشأن خطاب الكراهية بشكل مستمر[52] وتستند حاليا إلى المبادئ التالية:

- إزالة المحتوى البغيض من يوتيوب[53]؛
- الحد من المحتوى الحدي ورفع أصوات موثوقة[54]؛
- مكافأة منشئي المحتوى الموثوق بهم وفرض سياسات "تحقيق الدخل"[55]؛
- الإبلاغ عن المحتوى غير اللائق[56].

52 في عام 2018 وحده، تم إجراء أكثر من 30 تحديثا للسياسات.

53 بما أن بعض هذا المحتوى قد تكون له قيمة للباحثين الذين يتطلعون إلى فهم الكراهية من أجل مكافحتها، تدعي غوغل أنها تستكشف خيارات لجعلها متاحة لهم في المستقبل.

54 على سبيل المثال، قد تُدرج غوغل، إذا كان المستخدم يشاهد مقطع فيديو يقترب من انتهاك سياسات غوغل، المزيد من مقاطع الفيديو من مصادر موثوقة (مثل أهم القنوات الإخبارية) في لوحة "المشاهدة التالية".

55 تحظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإعلان عرض الإعلانات على مقاطع الفيديو التي تتضمن محتوى بغيضا. كما أن قنوات يوتيوب التي لا تتوافق مع سياسة غوغل المتعلقة بخطاب الكراهية قد تُمنع من عرض الإعلانات أو استخدام إمكانيات تحقيق الدخل الأخرى المتاحة.

56 الإبلاغ عن المحتوى يتم بشكل سري ولا تتم إزالته تلقائيا. ويجري استعراض المحتوى المبلغ عنه في ضوء إرشادات غوغل المعمول بها.

وتحظر سياسة تويتر بشأن السلوك البغيض على مستخدميها "الترويج للعنف ضد أشخاص آخرين أو مهاجمتهم أو تهديدهم بشكل مباشر على أساس العرق أو الإثنية، أو الأصل القومي أو الطبقة الاجتماعية أو التوجه الجنسي أو نوع الجنس أو الهوية الجنسية أو الانتماء الديني أو العمر أو الإعاقة أو المرض الخطير. كما أننا لا نسمح بالحسابات التي يتمثل هدفها الأساسي في التحريض على إلحاق الضرر بالآخرين على أساس هذه الفئات".

وينفذ مديرو تويتر مجموعة من إجراءات الإنفاذ تجاه المحتوى الإشكالي، منها على سبيل المثال:

- **الإنفاذ على مستوى التغريدة:** قد يشمل ذلك إجراء مثل وضع علامة على تغريدة قد تحتوي على معلومات متنازع عليها أو مضللة، والحد من رؤية التغريدة، وإزالة التغريدة، وإخفاء تغريدة منتهكة أثناء انتظار إزالتها؛
- **الإنفاذ المباشر على مستوى الرسالة:** قد يشمل ذلك وقف المحادثات بين منتهك مُبلغ عنه وحساب المُبلغ، أو وضع رسالة مباشرة خلف إشعار؛
- **الإنفاذ على مستوى الحساب:** ينطبق هذا المستوى على الحالات التي تُنتهك فيها قواعد تويتر بشكل متكرر أو بطريقة فظيعة بشكل خاص وقد تنطوي على: طلب تعديلات على الوسائط أو الملف الشخصي، ووضع حساب في وضع القراءة فقط، والتحقق من ملكية الحساب، والوقف الدائم.

المصادر: https://blog.youtube/news-and-events/our-ongoing-work-to-tackle-hate/؛ و https://help.twitter.com/en/rules-and-policies/hateful-conduct-policy؛ و https://help.twitter.com/en/rules-and-policies/enforcement-options.

الدراسة الإفرادية 19

مدونة قواعد السلوك بشأن مكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على شبكة الإنترنت

تُلزم مدونة قواعد السلوك، التي وقعتها المفوضية الأوروبية وعدد من شركات تكنولوجيا المعلومات في عام 2016[57]، المفوضية وتلك الشركات بإنشاء عمليات واضحة وفعالة لاستعراض الإخطارات المتعلقة بخطاب الكراهية غير القانوني في غضون 24 ساعة وإبلاغها إلى سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال نقطة اتصال وطنية محددة. وتلتزم شركات تكنولوجيا المعلومات أيضا بإزالة أو تعطيل الوصول إلى هذا المحتوى، إذا لزم الأمر.

وتسعى مدونة قواعد السلوك إلى إشراك شركات تكنولوجيا المعلومات بنشاط في تعزيز تنفيذ المقرر الإطاري للاتحاد الأوروبي JHA/2008/913 المؤرخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 بشأن "مكافحة أشكال وتعبيرات معينة للعنصرية وكره الأجانب عن طريق القانون الجنائي". وتخضع حالة تنفيذ المدونة وأثرها لمراقبة منتظمة. وأظهرت جولة الرصد الخامسة، التي عقدت في حزيران/يونيه 2020، أنه منذ اعتماد المدونة، تقوم شركات تكنولوجيا المعلومات بتقييم 90في المائة من التنبيه إلى المحتوى خلال 24 ساعة في المتوسط. وإضافة إلى ذلك، يُزال 71في المائة من المحتوى الذي يعتبر خطابا غير قانوني للكراهية (تعتمد معدلات الإزالة على شدة الكراهية التي يعبّر عنها المحتوى، بما في ذلك ما إذا كان المحتوى يدعو إلى القتل والعنف ضد مجموعات محددة، أو يستخدم كلمات أو صورا تشهيرية).

المصدر: https://ec.europa.eu/info/policies/justice-and-fundamental-rights/combatting-discrimination/racism-and-xenophobia/eu-code-conduct-countering-illegal-hate-speech-online_en.

57 انضم كل من إنستغرام وسنابشات ودايلي موشن إلى الموقعين الأصليين (فيسبوك وميكروسوفت وتويتر ويوتيوب) في عام 2018. وانضم Jeuxvideo.com في كانون الثاني/يناير 2019، وأعلنت تيكتوك مشاركتها في أيلول/سبتمبر 2020.

الدراسة الإفرادية 20

استخدام الذكاء الاصطناعي ضد خطاب الكراهية

إضافة إلى وجود سياسات مخصصة لمعالجة المحتوى البغيض، بما في ذلك حالات الكراهية الدينية[58]، تتناقش شركات تكنولوجيا المعلومات بشأن الكيفية التي يمكنها بها أن تقوم بدور أكثر استباقاً في الإبلاغ عن محتوى الكراهية غير القانوني وإزالته. وقد أعلنت فيسبوك، في تقريرها عن إنفاذ المعايير المجتمعية لعام 2019 (طبعة تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، عن أساليب جديدة في مكافحة خطاب الكراهية من خلال الكشف الاستباقي عن المحتوى الضار عبر مطابقة النصوص والصور، بدعم من الذكاء الاصطناعي. ووفقا للشركة، تمكّن نظام الذكاء الاصطناعي التابع لها من اكتشاف 94,7 في المائة من 22,1 مليون قطعة من محتوى خطاب الكراهية الذي أزالته في الربع الثالث من عام 2020.

المصدر: https://about.fb.com/news/2019/11/community-standards-enforcement-report-nov-2019/

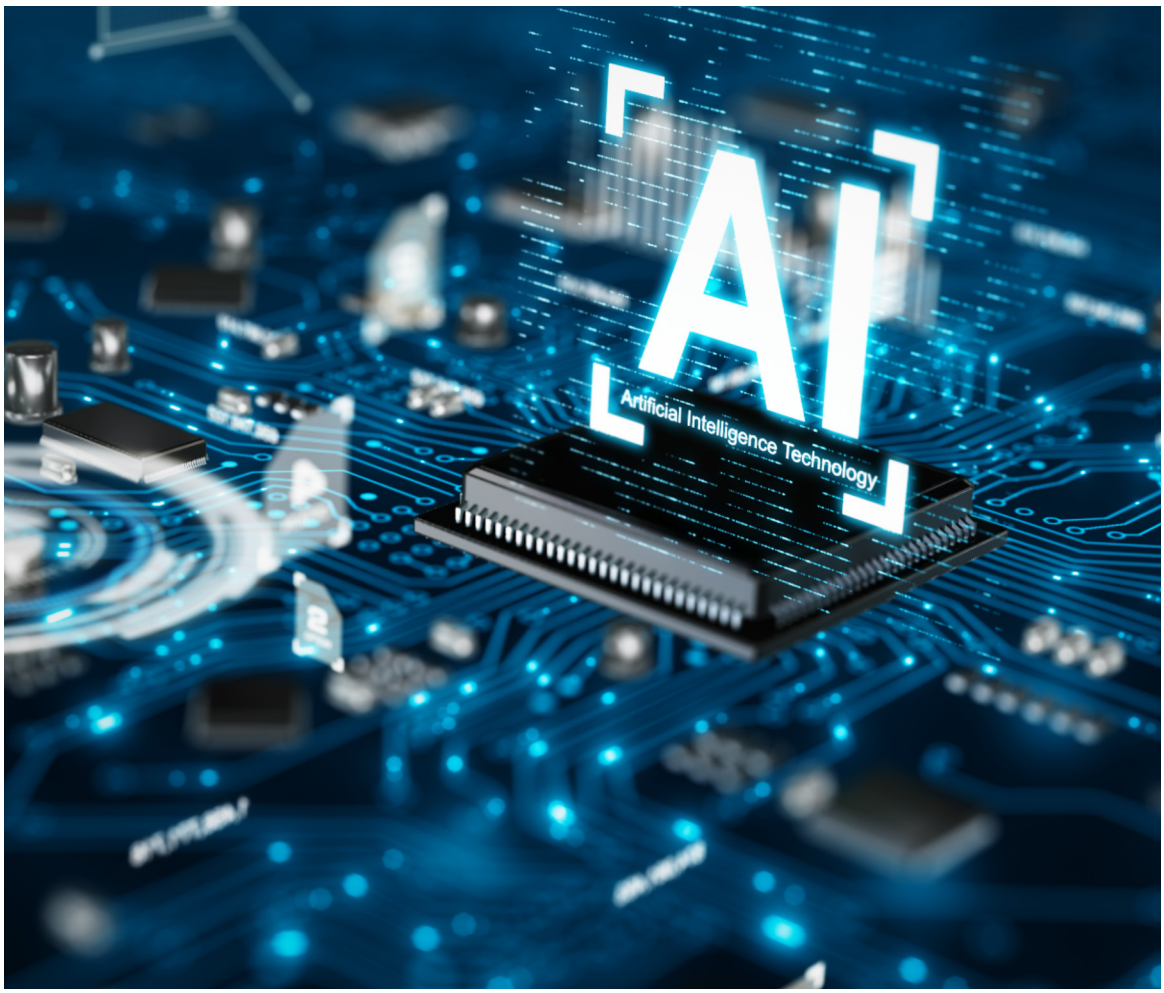

58 انظر، على سبيل المثال، سياسة تويتر بشأن السلوك البغيض، https://help.twitter.com/en/rules-and-policies/hateful-conduct-policy.

الدراسة الإفرادية 21

التزامات مقدمي الخدمات عبر الإنترنت والتقدم المحرز في إطار نداء كرايستشيرش للعمل

يتعهد مقدمو الخدمات عبر الإنترنت[59]، في الجزء الموصى به من نداء العمل هذا الموجه تحديدا إلى شركات التكنولوجيا، "بالقضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت". وعلى وجه الخصوص:

- اتخاذ تدابير شفافة ومحددة تهدف إلى منع تحميل المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف ومنع نشره على وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات تبادل المحتوى المماثلة، بما في ذلك إزالته فورا وبشكل دائم، دون المساس بمتطلبات إنفاذ القانون والتماسات المستخدمين؛
- توفير شفافية أكبر في وضع معايير المجتمع أو شروط الخدمة؛
- إنفاذ تلك المعايير المجتمعية أو شروط الخدمة؛ وتنفيذ تدابير فورية وفعالة للتخفيف من الخطر المحدد المتمثل في نشر المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف من خلال البث المباشر؛
- تنفيذ الإبلاغ العام المنتظم والشفاف؛
- استعراض تشغيل الخوارزميات والعمليات الأخرى التي قد تدفع المستخدمين نحو المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف و/أو تضخيمه؛
- العمل معا لضمان تنسيق الجهود المشتركة بين القطاعات وقوتها.

وقد حققت الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين التي أقيمت حول نداء كرايستشيرش، منذ إنشائها، عددا من النتائج الملموسة، بما في ذلك:

- إعادة هيكلة المنتدى العالمي للإنترنت لمكافحة الإرهاب كمنظمة مستقلة ذات موارد مخصصة، ووظيفة إدارة الأزمات على مدار الساعة طوال الأسبوع، وهيكل حوكمة معزز؛
- وضع وتنفيذ بروتوكولات الاستجابة للأزمات لمنع نشر المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت بعد وقوع هجوم إرهابي. وقد تم بالفعل تفعيل هذه البروتوكولات في مناسبات مختلفة، مما أتاح لشركات المنتدى العالمي للإنترنت لمكافحة الإرهاب الرد بشكل أسرع وأكثر كفاءة على الهجمات في العالم الحقيقي التي تنطوي على إمكانية التطور إلى أزمات عبر الإنترنت.

59 أمازون، دايلي موشن، فيسبوك، غوغل، ميكروسوفت، كوانت، يوتيوب، لاين، JeuxVideo.

وفي مشاورة على الإنترنت مفتوحة أمام الحكومات وشركات التكنولوجيا التي تدعم النداء[60]، ذكرت جميع الشركات المعنية أنها "اتخذت تدابير محددة لمنع تحميل المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف وبثّه المباشر ونشره على خدماتها، ووفرت قدرا أكبر من الشفافية في معاييرها المجتمعية أو شروط خدماتها، وطبقتها بطريقة تتسق مع حقوق الإنسان، واستعرضت العمليات الخوارزمية التي قد تضخم المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف أو تدفع المستخدمين إلى هذا المحتوى. وجميع الشركات باستثناء شركة واحدة (قالت) إنها نفذت إبلاغا عاما منتظما وشفافا عن كمية وطبيعة المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف الذي يُكتشف ويُزال. وجميع الشركات ما عدا واحدة أيضا (قالت) انها (دعمت) دعم منصات أصغر لبناء القدرة على إزالة المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف" (نداء كرايستشيرش 2021، الصفحة 5).

ويحتفظ نداء كرايستشيرش للعمل بصفحة شبكية مخصصة تتضمن مبادرات المتابعة والتقارير المرحلية والتحديثات (www.christchurchcall.com/call.html).

المصدر: https://www.christchurchcall.com/christchurch-call-community-consultation-report.pdf.

60 كانت المشاورة متاحة من 21 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

المراجع

Action on Armed Violence (AOAV), 2016, Mohammed VI Institute for the Training of Imams, Morchidines and Morchidates (https://aoav.org.uk/2016/mohammed-vi-institute/).

ASIS International, 2017, Recommended Best Practices for Securing Houses of Worship Around the World for People of All Faiths (www.asisonline.org/globalassets/get-involved/councils/documents/best-practices-securing-houses-of-worship.pdf).

Christchurch Call 2021, Christchurch Call Community Consultation, Final Report (www.christchurchcall.com/christchurch-call-community-consultation-report.pdf).

Cybersecurity and Infrastrucure Security Agency (CISA), 2021, The Power of Hello Guide for Houses of Worship, Cybersecurity and Infrastructure Security Agency (www.cisa.gov/sites/default/files/publications/ThePowerofHelloGuidefor%20HousesofWorship_508.pdf).

European Union Agency for Fundamental Rights (FRA), 2018, Hate crime recording and data collection practice across the EU (https://fra.europa.eu/en/publication/2018/hate-crime-recording-and-data-collection-practice-across-eu).

Gomes, Robin, 2021, Abrahamic Family House in Abu Dhabi to open in 2022, *Vatican News* (www.vaticannews.va/en/vatican-city/news/2021-06/abu-dhabi-abrahamic-family-house-2022-human-fraternity.html).

Guardian, 2019, London synagogue and shops targeted with antisemitic graffiti, 29 December 2019 (www.theguardian.com/uk-news/2019/dec/29/london-synagogue-and-shops-targeted-with-antisemitic-graffiti)

Hesterman, Jennifer, 2019, Soft Target Hardening: Protecting People from Attack, Routledge.
International Criminal Court, 2016, Situation in the Republic of Mali in the Case of P*rosecutor v. Ahmad Al Faqi Al Mahdi*, public judgment and sentence, No.: ICC-01/12-01/15, 27 September 2016.

Kantor Center, 2020, Anti-Semitism Worldwide 2019 and beginning of 2020, Report of the Kantor

Center for the Study of Contemporary European Jewry (https://en-humanities.tau.ac.il/sites/humanities_en.tau.ac.il/files/media_server/humanities/kantor/Kantor Report 2020_130820.pdf).

Marioli, Mario, 2020, Riusciremo a difendere le nostre chiese?, Analisi Difesa (www.analisidifesa.it/2020/12/terrorismo-riusciremmo-a-difendere-le-nostre-chiese/).

Pethő-Kiss, Katalin, 2020, Countering Terrorist Acts against Christian Places of Worship, Perspectives on Terrorism, vol. 14, No. 3 (www.universiteitleiden.nl/binaries/content/assets/customsites/perspectives-on-terrorism/2020/issue-3/petho-kiss.pdf).

Royal Commission of Inquiry, 2020, Report of the Royal Commission of Inquiry into the terrorist attack on Christchurch mosques on 15 March 2019, Government of New Zealand (https://christchurchattack.royalcommission.nz/the-report/).

Statistics Canada, 2019, Police-reported hate crime (www150.statcan.gc.ca/n1/daily-quotidien/210329/dq210329a-eng.htm).

United Jewish Communities and others, 2016, Emergency Planning: Disaster and Crisis Response Systems for Jewish Organizations.

United Kingdom Home Office, 2020, Protecting Places of Worship, Government Consultation (www.gov.uk/government/consultations/protecting-places-of-worship-consultation).

United Nations Alliance of Civilizations (UNAOC), 2019, United Nations Plan of Action to Safeguard Religious Sites (www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/12-09-2019-UNAOC-PoA-Religious-Sites.pdf).

United Nations, 2019, Strategy and Plan of Action on Hate Speech (www.un.org/en/genocideprevention/documents/UN Strategy and Plan of Action on Hate Speech 18 June SYNOPSIS.pdf).

United States Department of Homeland Security, 2020, Mitigating Attacks on Houses of Worship Security Guide (www.cisa.gov/publication/mitigating-attacks-houses-worship-security-guide).

Wood, Mike, 2018, Rapid Response: How LE can help change the security culture at faith-based institutions, Police1 (www.police1.com/active-shooter/articles/rapid-response-how-le-can-help-change-the-security-culture-at-faith-based-institutions-W30CulbRZFfP8hIa/).nk)

وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:

www.un.org/counterterrorism/vulnerable-targets

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب

21-18451-4